وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

تحت عنوان:

إدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي

– حالة الجزائر –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالبتين:

– مرزوقي كريمة

– راجعي مهدية

تحت اشراف الأستاذ:

أ. نذير عبد الرزاق

لجنة المناقشة

	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
نذير عبد الرزاق	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

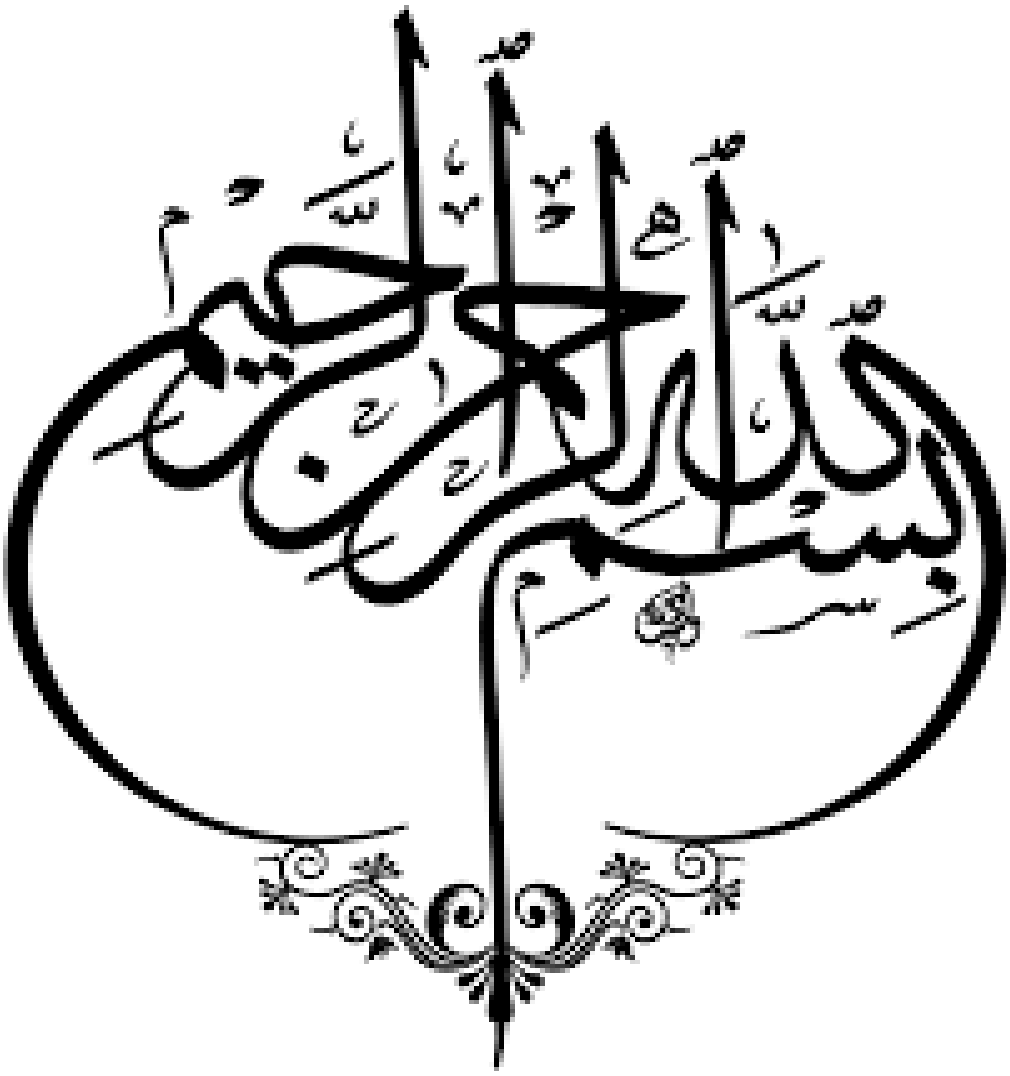
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي اشرح لي صدري

ويسر لي أمري

واحلل عقدة من لساني

يفقهوا قولي

صدق الله العظيم

إهداء

إليك ثمرة جهدي التي لو لم تسقيها بحنانك ما أزهرت، وبعرق جبينك ما كبرت وبرضي قلبك ما نضجت،و ببركات دعواتك ما قطفت... لكي يا من أخذت من جنة الفردوس مقاما ويا من عرق جبينها اخذ من نهر الكوثر صفاء ومن ماء زمزم بركة، لتسقي به عطش علمنا وجفاف جهدنا وأزهار أحلامنا...دمتي جنتنا وفيك ولله كل لأوصاف ستعجز إليك **أمي**

ومن قال أني استوفيت حروفي في سطور خطت في أمي ، فان كانت أمي فردوسا فأنت أخذت من الجنان ريحها ،وان كانت هي أخذت من الكوثر صفاءا فأنت الكوثر بمائها ومن الجنة ريحانها

إليك يامن بخل عليك الزمن بما بخل وعلينا بعطفك وحنانك يوما لم تبخل.. إليك يا تاج عز ووفاء فوق رأسي قد وضع،وعباءة ستر لجمل اسمك اسمي قد زين ،فبوجودك تأنس الحياة وبغيابك تكتئب المجالس ،والي من بصوته أذانه تضئ المساجد وتخشع لعذوبته القلوب والجوارح...جعلك الله مزمارا من مزامير داوود وفي الفردوس جارا للرسول صلي الله عليه وسلم ورضي عنك من سابع سمواته الودود إليك **عمي الذوادي**

إليك يامن لعبت أجمل الأدوار في حياتي فاخذتي من حنان الأم نصيبا وغمرتنا به ومن رعاية الأب عرينا فحميتنا به... فصدق من قال :الأخت الكبرى نسخة مصغرة عن الأم"إليك ياملهمتي ورفيقتي وخليلتي وأختي "صحر" والي زوجها "صهري إسماعيل"

إلى أبي الأصغر وأخي الأكبر،الى من حناه الزمن ليرتفع في العلياء عزنا،لن أوفيك بالكلمات حقك ولكن يكفيني أن أرفع رأسي فخرا لأنك من نسلي وأن أنحني تقديرا لأنك أخي فشكرا للقدر الذي أهداك لي ناصحا لا أخا قاسيا ومرشدا لا لقليي كاسرا الى أخي "عبد الحفيظ"

إلى قرتا عيني وفلذتا كبدي"صهيب، أكرم"

إلى الأكبر قدرا والأولى ذكرا جدي"عبد الرحمان"أطال الله عمره وجدي"بن حماد"أسكنه الله فسيح جنانه إلى جدتي"خضرة والربح" أدامكما الله بركة لبيوتنا وجدي"الحميد"وجدتي"ربيحة".

إلى كل خالاتي"صليحة، نصيرة،فطيمة" وأزواجهم وأخوالي"حمزة، رشيد، عمار" وزوجاتهم وكل عماتي"فاطمة، دلولة، بركاهم، نوارة" وأزواجهم وأعمامي"الميلود،عبد الهادي،عبد المجيد، الطيب" وزوجاتهم وجميع بناتهم وأولادهم.والى خلتي"صبيرة وزهية"

إلى الأخت التي لم تنجبها أمي إلى من سرقت في الصغر ألعابي وبدعدعتها رسمت أجمل أيامي"سهام"،الى من تفهمني من النظرة وتترجم كلمات قلبي من النبضة الى من تعرف أسرار من الهمس وتشفي جروحي من اللمس إلى أختي وصديقتي وطبشوشتي"كريمة"

إلى من جمعنا بها الزمان وقربتها من القلب الأيام وجعلتها أغلى إنسان وأقوى سيف بتار"عفاف"

إلى من علمتني أن الحياة مبدأ قبل أن تكون لهوا وملعب،إلى من دواؤها كلمة وزادها بسمة

إليك ياصديقة الروح"سامية قلمين"

إلى من علمنني المعنى الحقيقي للصداقة وعلموني معنى الوفاء،والى من قاسموني السعادة"عائشة،فايزة، سمية،نور الهدى،فاطمة، نادية، فطيمة،سامية،مريم، زهرة، مباركة"

إلى أصدقاء الدرب وأخوة أنجبتهم مواقف العمر"النينو، الشوا، تمتوم، سفيان" والى من شاركوني فرحة هذا العمل"ماهو،الياس ، النوي، إسحاق،عقبة،سيف الدين، فخر،فارس"

إلى من رحل تاركا وراؤه كل ألوان الفرح تشهدها جدران القلوب قبل أن تكون رسوما ضاحكة على جدران المدارس"بكاي الحسين"رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

هنيئا لي بكم وهنيئا لكم بنجاحي

إهداء

علمت أن الجنة بفردوسها وأنهارها وأبوابها، ما كان لها أن توضع في مكان أكرم من أسفل قدميك، وعلمت أن الله لا يكرمني الآن إلا لأجلك،ولا يسترني الآن إلا لأجلك، وأنه لن يرضى عني حتى ترضين، أهدي هذا العمل لكي جنتي "أمي"

يقول قلبي: ما أدخلت أحدا وأكرمته إلا لأجله، فما أدخلت الأم إلا لأني رأيتها تكرمه، وما أدخلت الأخ والأخت إلا لأنهما أبناؤه،وما أدخلت أحدا إلا لأني رأيت فيه جزءا يشبهه، إليك يا تاج عزتي"أبي"

إلى من تقاسموا معي حنان قرتا عيني وعلموني من الأخلاق مابه حياتي سأبني إلى إخوتي : "عزا لدين، أمين، عبد الرحمان، مصطفى"وأخواتي:"عقيلة، أحلام، منية، نسرين" وأختي"مريم"وزوجها"عبد المالك"

والى عصفورات الجنة "صفصوفة، سارة،سمية"

إلى جدتي "بركاهم" إلى جدي "الفوضيل" وزوجة خالي الغالية "مباركة" وكل خالاتي وعمي وعمتي وأولادهم وبناتهم.

إلى ريحانات قلبي وحبيباتي"سميحة ،خديجة ،نجية، مريم"

إلى من لم ينجبها رحم أمي ولكن أنجبتها دقائق الأيام وأيام الشهور وشهور السنين،نعم إليك أنت صديقتي وخليلتي وأختي "مهدية" جعلني الله واياكي ممن يظلهم بظله يوم القيامة.

إلى رفيقات الدرب وزهرات العمر وألوان الوفاء والحب "سامية، مريم، عفاف، سهام، فطيمة، عائشة" إلى كل من غابوا كأسماء هنا لكن في القلب محياكم والذاكرة أبدا لن تنساكم...

إلى من سكن القلب حبا أو علق في الذاكرة اسما إلى من عاش معي اللحظة إلى من شاركني الفرحة وآنسني في وقت ضيق وغصة، إليكم أيها الساكنون هنا والراحلون إلى هناك ،إلى كل من قرأ حروف الأبجدية فكون بها سطور علم والى كل من سرق منه الدهر تذوق لذة العلم.

إلى من ظن أنه بين هذه الكلمات وأنها له...نعم هي لك، والى كل من ظن أنه ليس بينها...بلى إنها تحويك وبكل معانيها تعنيك.

فهنيئا لي بكم وهنيئا لكم بتتويجكم على قمة نجاحاتي فلولاكم ما اكتملت فرحتي

شكر وعرفان

أولا الشكر لله عز وجل الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله الحمد لله والشكر لله على النعم التي لا يحصيها فكر ولا يعددها لسان ولا تدونها أقلام، فالحمد لله الذي وفقنا بقدرته ورحمته لإتمام هذا العمل المتواضع راجين منه جل وعلا أن يجعله في ميزان حسناتنا وأن يكون منبع نور لتساؤلات غيرنا.

بعد شكر الله عز وجل نتقدم بالشكر العظيم للوالدين العزيزين اللذان كانا لنا السند بدعائهما وسندهما في هذه الحياة.

نتوجه بالشكر الخاص والعرفان الكبير إلى الأستاذ المشرف "نذير عبد الرزاق" على كلما قدمه لنا من عطاء وتوجيه ونصح لإعداد هذا العمل.

كما لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع بما يساهم في تقويمه وإثرائه.

ولا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

الفهارس

فهرس محتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر وتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	هـ
مقدمة عامة	6-1
الفصل الأول: السياسة النقدية	7
تمهيد	8
المبحث لأول: ماهية السياسة النقدية	9
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	9
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	9
المبحث الثاني: أنواع وأدوات السياسة النقدية	15
المطلب الأول: أنواع السياسة النقدية	15
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	15
المبحث الثالث: ماهية البنك المركزي	20
المطلب الأول: تعريف وخصائص البنك المركزي	20
المطلب الثاني: أهمية ووظائف البنك المركزي	21

خلاصة	26
الفصل الثاني : الاقتصاد الرقمي	27
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي	29
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الرقمي وخصائصه	29
المطلب الثاني: افتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي	31
المبحث الثاني: الإطار النظري للصيرفة الالكترونية	34
المطلب الأول: تعريف الصيرفة الالكترونية وخصائصها	34
المطلب الثاني: منافذ الصيرفة الالكترونية	35
المبحث الثالث: الإطار العملي للصيرفة الالكترونية	38
المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية (خدماتها، أطرافها، أنظمتها)	38
المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية	42
خلاصة	47
الفصل الثالث : ادارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي–حالة الجزائر –	48
تمهيد	49
المبحث الأول: تأثير الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية علي السياسة النقدية	50
المطلب الأول: تأثير النقود ووسائل الدفع علي السياسة النقدية	50
المطلب الثاني: مخاطر وتحديات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة	56
المبحث الثاني: مدخل عام لبنك الجزائر كسلطة نقدية	60

المطلب الأول: مفهوم بنك الجزائر	60
الطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	61
المبحث الثالث: الصيرفة الالكترونية والدفع الالكتروني في الجزائر	64
المطلب الأول: واقع الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية في الجزائر	64
المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية	74
خلاصة	92
الخاتمة العامة	94
قائمة المراجع	100

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 01	عدد الصرافات الالية في الجزائر خلال الفترة (2015 /2010)	64
جدول 02	أجهزة الدفع الالكترونية حسب البنوك خلال الفترة (2010-2015)	66
جدول 03	تطور المعاملات المالية عبر نظام (ARTS) خلال الفترة (2010-2015)	71
جدول 04	تطور المعاملات المالية عبر نظام (ATCI) خلال الفترة (2010-2015)	72
جدول 05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010/1015)	74
جدول 06	مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010/2015)	76
جدول 07	سيولة الاقتصاد M3 خلال الفترة (2010/2015)	78
جدول 08	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010/1015)	80
جدول 09	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010/1015)	81
جدول 10	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)	83
جدول 11	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)	84
جدول 12	تطور معدل اعادة الخصم لدي بنك الجزائر خلال الفترة (2010/1015)	86
جدول 13	تطور معدلات وحجم الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2010/1015)	87
جدول 14	معدلات تدخل بنك الجزائر الاسترجاع السيولة (2010/1015)	89

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل 01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015/2010)	75
الشكل 02	مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2015/2010)	77
الشكل 03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2015/2010)	80
الشكل 04	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة(2015/2010)	82
الشكل 05	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015/2010)	83
الشكل 06	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2015/2010)	84

أولا: تمهيد

شهدت السنوات القليلة الماضية ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي أثرت تأثيرات جذريا على الطريقة التي تمر بها المعاملات المصرفية والصفقات التجارية، وذلك ما أثر بدوره على نوعية النقود التي تسوى بها تلك المعاملات

والصفقات، وظهور العديد من المفاهيم والممارسات الاقتصادية والإدارية كالحكومة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وغيرها، التي تعتمد على المعلومات بشكل أساسي وعلى وسائل الاتصالات الحديثة كل هذه المستحدثات تندرج فيما يسمى بالاقتصاد الرقمي.

شهدت الصيرفة الالكترونية انتشارا وتوسعا كبيرا على المستوى العالمي، خاصة الدول المتقدمة، قد يكون ذلك لما لها من خصائص و مميزات مقارنة بالمعاملات التقليدية. وهذا التطور في تسوية المعاملات، دفع بعض الاقتصاديين إلى التنبؤ بعالم بدون ورق مستقبلاً، حيث ستحل وسائل الصيرفة الجديدة التي تعتمد على الالكترونيات محل تلك التقليدية ذات الركيزة الورقية.

-تلعب الإدارة الاقتصادية دورا هاما في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، ويأتي هذا الدور عبر آلية التدخل سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما تعد السياسة النقدية واحدة من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية والتي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، بما أنها أحد العناصر الأساسية المكونة للسياسة الإقتصادية، إذ أن لها تأثيرا كبيرا على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي انكماشا أو توسعا، فتدخل الدولة للتحكم في اقتصادها يكون من خلال هذه السياسة التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي، هذا الأخير الذي يتمثل دوره في رقابة الرصيد النقدي و التحكم فيه، فتعتبر بذلك إدارة السياسة النقدية في ظل انتشار الصيرفة الإلكترونية من أهم الجوانب التي تثير دراسات الاقتصاديين والسلطات النقدية والمصرفية المسؤولة على النطاقين المحلي والدولي.

أصبح من الضروري على الدول النامية تبني هذا الاتجاه في العمل المصرفي للتعايش مع مستجدات البيئة المصرفية المعاصرة، والتفكير بصورة جدية في إيجاد السبل الكفيلة لتطبيق هذه الخدمات لدى أجهزتها المصرفية والتي أصبحت مرتبطة بالأجهزة المصرفية العالمية، وخاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة.

بالنسبة للجزائر، يتولى بنك الجزائر التحكم في التدفق النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك بواسطة السياسة النقدية، في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات، وبالتالي ضرورة تحديث أنظمة الصيرفة التي لا تعاني فقط من تأخر في تطبيق وإدخال وسائل الصيرفة الإلكترونية بل وأيضا تعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل الحديثة إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، وخلص هذا الادراك بتبني عدة مشاريع، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق الصيرفة الإلكترونية.

ضمن هذا الإطار العلمي والفكري المتداخل وأمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ثانيا– إشكالية الدراسة

بما أن دراسة موضوع السياسة النقدية يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة و أكثرها مثارة للنقاش حول دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترسمها السلطات، وإن موضوع الصيرفة الإلكترونية يعد من المواضيع الحديثة، والذي أدركت الجزائر لزوم الإرتقاء إليه فإن الإشكالية المطروحة:

كيف تدار السياسة النقدية في ظل التحول للاقتصاد الرقمي؟

حتى تتسنى لنا الإجابة على هذه الإشكالية تم طرح تساؤلات فرعية، أهمها:

1. ماهية أساليب البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ؟
2. ماهي أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية ؟
3. كيف يتعامل البنك المركزي مع السياسة النقدية في ظل مخاطر وتحديات الصيرفة الالكترونية؟
4. ما هي الآثار الناجمة عن التوسع في إستخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية؟
5. فيما تتمثل آفاق اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية سوف نعتمد مجموعة من الفرضيات:

1. تتمثل أساليب البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية في أدوات مختلفة، والتي تعتبر قنوات لتدخل البنك المركزي في الاقتصاد ؛
2. الصيرفة الالكترونية هي إدخال التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال على التعاملات البنكية التقليدية؛
3. يستلزم البنك المركزي وضع عدة إجراءات رقابية واعتماد أساليب محددة من أجل استخدام الصيرفة الإلكترونية التي تحقق الأهداف المثلى للسياسة النقدية ؛
4. التوسع في إستخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية من شأنه أن يقلص دور البنك المركزي في إصداره للنقد، ولكن لن يهدد دوره في إدارة السياسة النقدية؛
5. نظرا لمحدودية إمكانيات الجزائر و كثرة المشاكل التي يعاني منها النظام المالي والاقتصادي يضع الجزائر أمام تحديات للاعتماد على الصيرفة الإلكترونية، فتحديث الصيرفة التقليدية مرهون بتغيير و تحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور الجزائري.

رابعا: أسباب أختيار الموضوع

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لعدة اعتبارات من شأنها أن تدفع الباحث في هذا المجال للتوصل إلى نتائج عملية وهادفة، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:

1. كونه موضوع ضمن صميم التخصص و المتمثل في اقتصاديات النقود و البنوك.
2. التطرق لمواضيع حديثة وكل ما جد في النظام الاقتصادي العالمي، والمتعلقة بالجزائر خصوصًا.
3. ظهور النقود الالكترونية ووسائل دفع الكترونية محل التقليدية وانتشارها الواسع يستوجب دراستها والتعرف عليها بشكل أدق وعلى مختلف تأثيراتها على دور البنك المركزي.
4. قلة الأبحاث والدراسات المتعلقة بالنقود والسياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بالمستجدات في مجال الصيرفة الالكترونية واسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري.

خامسا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية اختيارنا لهذا الموضوع في:

1. مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى المبادلات الاقتصادية وكل ما يتعلق بالنظام المصرفي.
2. ضرورة مواكبة التطورات المستمرة باختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي من شأنها أن تساهم في تطور اقتصاد الدولة وتحقيق الأهداف خاصة في ظل الاقتصاد الرقمي.
3. الدور الذي يقوم به البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على توازن النشاط الاقتصادي في ظل التحول للاقتصاد الرقمي.
4. استخدام هذا النوع من الخدمات المصرفية الحديثة في الجزائر مما يستوجب الوقوف على طبيعتها وإبراز أهم تأثيراتها.

سادسا: أهداف الدراسة

ترمي هذا الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1. محاولة تحديد مفهوم دقيق وواضح للاقتصاد الرقمي والسياسة النقدية؛
2. تحليل العلاقة القائمة بين السياسة النقدية والنقود الإلكترونية؛
3. دراسة الآثار الناجمة عن استخدام الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية؛
4. الوقوف على أهم العراقيل والتحديات التي تواجه البنك المركزي في التعامل الحسن مع خدمات الصيرفة الإلكترونية وتحديد الاجراءات القانونية والتشريعية الخاصة بها؛
5. توضيح أهم التحديات التي تواجهها البنوك المركزية لإدارة السياسة النقدية في وجود وسائل الدفع الحديثة بما فيها بنك الجزائر واقتراح الحلول؛
6. الوقوف على معالم النظام المصرفي الجزائري وتقييم مدى قدرته على مواكبة التطورات

العالمية في مجال تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية.

سابعا: منهج الدراسة

من أجل دراسة الموضوع وتحقيقا منا لهدف البحث وحسب طبيعته وأهميته ومفاهيمه ، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة المطروحة و الإلمام بكل الجوانب، ولاختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تعين علينا إتباع منهج متكامل ومتناسق

وهو كالتالي:

المنهج الوصفي التحليلي: استعمل في معظم البحث لوصف البنوك المركزية والسياسة النقدية، الصيرفة الالكترونية وطرق الدفع الحديثة،الجهاز البنكي الجزائري. ولقد استخدم في الجانب التطبيقي عند الاشارة لحالة الجزائر، سنعتمد عليه لتحليل المعطيات والبيانات الرقمية والجداول الصادرة عن بنك الجزائر.

ثامنا: حدود الدراسة

تجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع الموضوع وشموليته لن يتيح تعميق البحث في كل الجوانب المتعلقة به، لهذا تم تحديد هذه الدراسة بمجموعة حدود نوجزها فيما يلي:

الموضوعية: نظرا لتشعب مفهوم الاقتصاد الرقمي حاولنا حصره في مفهوم الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني والنقود الالكترونية باعتبارها متغيرات ترتبط بنشاط البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية ؛

الزمنية: باعتبار الصيرفة الالكترونية مفهوم حديث نجد أن فترة الدراسة قصيرة جدا، لهذا في دراسة حالة جزائر حاولنا التقيد والتركيز في دراسة الجهاز المصرفي وبنك الجزائر والسياسة النقدية على الفترة التي عرفت ظهور وانتشار النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني.

تاسعا: الدراسات السابقة

احتل موضوع الصيرفة الالكترونية والنقود الالكترونية والدور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية نصيبا كبيرا من الأبحاث والدراسات المقدمة إلى الملتقيات والمؤتمرات المنعقدة في الجزائر وخارجها، كما توجد بعض الأبحاث والمقالات الالكترونية التي تتناول جوانب من هذا الموضوع سواء بالغة العربية أو الأجنبية ومن بين تلك الأبحاث والدراسات وقع اختيار الباحث على ما يلي نظرا للارتباط الكبير لهذه الدراسات مع موضوع البحث وهي:

- صفوت عبد السلام، **أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية على إدارة السياسة النقدية** وهو كتاب صادر عن دار النهضة العربية بالقاهرة تم نشره 2006 قسم البحث إلى خمسة فصول حيث تناول في الفصل الأربع منها تأثير النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية أما الفصل الخامس فبين الكاتب الدور المستقبلي للبنوك المستقبلية على استخدام النقود الالكترونية، ولقد كانت الدراسة نظرية دون التطرق إلى دراسة حالة.

- أحمد جمال الدين موسى، **النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة لنقدية**، وهو مقال منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة المنصورة – مصر، سنة 2001 حيث قسمت الدراسة إلى أربعة محاور، تطرق في المحور الأول إلى النقود الالكترونية وفي المحور الثاني طبيعة النقود، أما في المحور الثالث فتحدث عن الطلب على النقود وعرض النقود، ثم إلى المخاطر المرتبطة بعرض النقود وأخيرا تحدث على تأثير النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية.
- برهان عثمان حسين البرزنجي، عبارة رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية بعنوان الابتكارات **الحديثة في أنظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة النقدية مع إشارة إلى تجربة الاتحاد الأوربي** سنة 2007، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تطرق الباحث في الفصل الأول على الإطار المفاهيمي لأنظمة المدفوعات وعلاقتها بالسياسة النقدية ثم تناول في الفصل الثاني أنواع تسوية المدفوعات ومخاطرها وإدارتها، وفي الفصل الثالث تحدث عن اثر المدفوعات الالكترونية في السياسة النقدية، حيث لم تتطرق هذه الدراسة أيضا دراسة الحالة.
- مريم ماطي، عبارة عن رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي** سنة 2016، حيث قسمت الدراسة الى ستة فصول تناولت الباحثة في الفصل الأول الاطار المفاهمي للبنك المركزي والسياسة النقدية ثم في الفصل الثاني للاقتصاد الرقمي والفصل الثالث تأثير الصيرفة الالكترونية ونظم الدفع الالكتروني على السياسة النقدية وفي الفصل الرابع تطرقت فيه للجهاز البنكي الجزائري: بنك الجزائر كسلطة نقدية وفي الفصل الخامس للصيرفة الالكترونية والدفع الالكتروني في الجزائر: واقع وتحديات وفي الفصل السادس دور بنك الجزائر في ادارة السياسة النقدية في وجود النقود الالكترونية.

عاشرا: هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ثلاث فصول تسبقها مقدمة و تليها خاتمة، حيث خصص الفصل الأول والفصل الثاني للجزء النظري للدراسة أما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي للدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان السياسة النقدية والذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول السياسة النقدية " تعريفها، أهدافها"، أما المبحث الثاني أنواع السياسة النقدية وأدواتها، ثم المبحث الثالث فجاء لتعريف البنك المركزي، خصائصه ووظائفه؛

الفصل الثاني: بعنوان الاقتصاد الرقمي حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أيضا، حيث استعرضنا في المبحث الأول ماهية الاقتصاد الرقمي" تعريفه وخصائصه و مختلف افتراضاته الجديدة"، ثم الإطار النظري للصيرفة الالكترونية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه للإطار العملي للصيرفة الالكترونية، حيث تم اقتصار الدراسة على العناصر الأساسية التي تعبر عن الاقتصاد الرقمي و لها علاقة مباشرة مع البنك المركزي وهي الصيرفة الالكترونية، نظم ووسائل الدفع الالكتروني؛

الفصل الثالث: بعنوان إدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي _حالة الجزائر_ تم تقسيم هذا الأخير إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه تأثير الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية على السياسة النقدية، ثم المبحث الثاني كمدخل عام لبنك الجزائر كسلطة نقدية، وأخيرا المبحث الثالث إدارة بنك الجزائر للسياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية. وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة السياسة النقدية في الجزائر ومدى تأثرها بوجود النقود الالكترونية وسائل الدفع الالكتروني.

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من احدي اهم السياسات الاقتصادية، فهي تنظم العلاقة بين النقود و النشاط الاقتصادي وتتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، وتعمل على تحقيق أهداف تتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية.

كما تعمل السياسة النقدية علي تحقيق الاستقرار النقدي باستخدام الادوات الكمية والكيفية، كما ان للسياسة النقدية انواع تتمثل في سياسة التوسعية واخري انكماشية تتوافق مع نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها.

يعد البنك المركزي من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، والذي تناط به مهام متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة ولتوضيح دور البنوك المركزية كسلطة نقدية في إدارة السياسة النقدية في ظل هذه التطورات، سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالسياسة النقدية مع تحديد انوعها وادوتها والتعرف علي البنك المركزي وخصائصه.

قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ماهية السياسة النقدية؛
- أنواع السياسة النقدية ودواتها؛
- البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، ولهذا ارتأينا أن نتبنى تعريفا للسياسة النقدية كما سنتناول مختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

لقد تعددت التعاريف للسياسة النقدية نذكر حيث هناك من يعرفها على أنها" مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".[1]

في حين يعرفها البعض الاخر علي أنها السياسة التي تقوم بتنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية. [2]

كذلك يمكن اعتبارها "مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي والرقابة على البنوك والائتمان والتأثير فيه كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة".[3]

يمكن أن نستخلص من كل التعاريف والمفاهيم السابقة بان السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على حجم العرض النقدي في الحدود المناسبة بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب تحقيقه، منعا للتضخم أو تجنبا للانكماش بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية في أي بنك مركزي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النهائية تتطلب تحقيق مجموعة من الأهداف قصيرة الأجل.

الفرع الأول: الأهداف الأولية والوسيطة

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من أهداف المختلفة، والتي تنقسم الي اهداف اولية ووسيطة لتحقيق الأهداف النهائية، ومن هنا نتطرق إلي الأهداف الأولية والوسطية.

---

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات لاقتصادية الكلية –دارسة تحليلية وتقييميه–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص53.

[2] ضياء ماجد موسوي ، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص174.

[3] احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص127.

أولا_ الأهداف الأولية

تسمى كذلك بالأهداف التشغيلية والتي يمكن أن يتحكم فيها بشكل مباشر ويمكن تمييز هذه الأهداف:

1- مجمعات الاحتياطات النقدية

تعرف القاعدة النقدية علي انها الاصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتكون زاوية استخداماتها من العملة في التداول ولاحتياطي النقدي لدي البنوك المركزية، وفيما يخص المجمع الاحتياطي الاكثر فعالية وسهولة فبقي الجدل قائما حوله نظرا لان هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط، وكذا يبدي تحكم السلطة النقدية في المجاميع (النقود المتداولة، الودائع، الاحتياطات المصرفية).[1]

2- ظروف سوق النقد

تتكون هذه المجموعات من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة، وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة او البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدي ارتفاع وانخفاض من اسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى.

فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدي البنك المركزي مطروح منها الاحتياطات التي اقترض منها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمي صافي الاقتراض، وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدل الفائدة علي اذونات الخزانة والاوراق التجارية معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك علي العملاء، ومعدل الفائدة علي قروض البنوك فيما بينها.[2]

ثانيا- الأهداف الوسيطة

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة من طرف السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية، وتعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية، لهذا يشترط في الأهداف الوسيطة توفر المعايير التالية:

- أن يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس؛
- أن يكون البنك المركزي قادر على السيطرة على هذا المتغير؛
- أن يكون للمتغير الوسيط آثار يمكن التنبؤ بها على الأثر النهائي.

1 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، الفجر، الجزائر، 2005، ص98.

2 بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص119.

يمكن تحديد الأغراض الوسيطة في سعر الفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

1 -سعر الفائدة كهدف وسيط

يعتبر سعر الفائدة من أهم وسائل التأثير على السياسة النقدية حيث كان الكنزيون يرون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن بينما لا يهتم النقديون به كثير لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي، إلا أنه يجب على السلطات الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة أو تحديد مستواها لأن المجال الواسع للتقلبات يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي، وأن العمليات المتتالية من عدم التوازن يتولد عليها أيضا حالات متوالية من التضخم والركود ،كما أظهرت الدراسات أيضا أن سعر الفائدة المستقر يشجع على تحقيق معدل استثمار ونمو منتظم ولكن سعر الفائدة كهدف وسيط يطرح العديد من المشاكل منها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود، كما أن السلطات النقدية لا تستطيع تحديد النقود والطلب عليها، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.[1]

2 -سعر الصرف

يمكن للسياسة النقدية استخدام سعر الصرف كهدف وسيط وذلك بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف والمحافظة على هذا المعدل قريبا من المعدل الذي يضمن القدرات الشرائية فيمكن لأي دولة أن تخفض من قيمة عملتها لتشجيع الصادرات وزيادة الاستثمار، كما يؤدي رفع قيمة العملة إلى التقليص من حدة التضخم وهو ما يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية إلا أن استخدام معدل الصرف كهدف وسيط يظهر العديد من العيوب لكون أسعار الصرف غير منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، كما إن سوء تقدير سعر الصرف له نتائج ثقيلة على الاقتصاد، لذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بالانفتاح على الخارج لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف.[2]

3 -المجمعات النقدية كهدف وسيط

إن تحديد مستوى نمو الكتلة النقدية عند مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يعتبر من الأغراض الوسيطة الضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الاستقرار الاقتصادي، وعلى السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد.

[1] ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص197.

[2] صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 110.

لكن تحديد الكتلة النقدية والتي تمثل النقود المتداولة في المجتمع أصبح يمثل مشكلة في السنوات الأخيرة، نظرا لتغير سرعة تداول النقد ووجود الابتكارات المالية الحديثة، فهل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي الضيق M1 و M2 أو المجمع النقدي الواسع M3 و M4 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

من الملاحظ أن المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجتذب اهتمام السلطات النقدية من معظم الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وعموما فإن حجم المجمعات النقدية تختلف من دولة إلى أخرى فهي تتعلق بطبيعة الاقتصاد ومستوى تقدم وازدهار الصناعة المصرفية والمنتجات المالية.[1]

الفرع الثاني: الأهداف النهائية

باعتبار السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، فإن أهداف السياسة النقدية تتطابق مع أهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وعموما فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- العمالة الكاملة؛
- تحقيق معدل عال من النمو؛
- توازن ميزان المدفوعات.

أولا- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف النهائية المهمة للسياسة النقدية، فالتغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار وعدم استقرارها يعرض البنيان الاقتصادي لهزات وأزمات كبيرة، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.[2]

ثانيا- العمالة الكاملة

إن ضمان العمالة الكاملة أو المستوى العالي من التشغيل من بين الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إليها، ويبقى هدفا طويل الأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة إلى تحقيقه و وانتشارها يعيق النمو الاقتصادي، ولتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تقوم السلطة النقدية بإجراءات لتنشيط الحياة الاقتصادية عن طريق تقوية الطلب الفعال بزيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي زيادة الاستثمار بتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة فتنخفض البطالة ويرتفع الاستهلاك والدخل.[3]

---

[1] غالب عوض الرفاعي وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار وائل، الاردن، 2002، ص79.

[2] ملاك وسام، النقود والسياسة النقدية الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص198.

[3] محمد زكي الشافعي، التنمية لاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص54.

ثالثا- تحقيق معدل عال من النمو لاقتصادي

إن تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف تسعى جميع الحكومات في الدول المتقدمة والنامية لتحقيقه ويقصد به تحقيق الزيادة المستمرة والملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أن يقابله زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وإذا ما نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق المعدل العالي للنمو الاقتصادي الوطني نجد أنه باستطاعتنا تحقيق ذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كأهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في عرض النقود تنعكس على التغيرات في سعر الفائدة مما يؤدي زيادة الاستثمار والبيع، و زيادة الدخل الإجمالي.

إلا أن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها من أجل تحقيق هذا المعدل العالي للنمو الاقتصادي والمحافظة عليه، كتوفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الكفؤة وكذلك توفر ظروف سياسية واجتماعية ملائمة وعلى السياسة النقدية أن تعمل بالتنسيق معها.[1]

مما تجدر الإشارة إليه أن النمو الاقتصادي يعبر عن التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة، أما عند الحديث عن الدول النامية فنستعمل مصطلح التنمية الاقتصادية، وبما أن الدول النامية تتميز بضعف القدرة على تنمية رأس المال المادي والبشري لتمويل الاستثمارات المخططة في التنمية فإن دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار، وزيادة معدلات التشغيل حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصاديات على طريق النمو الذاتي السريع.

رابعا- تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفعاتها، ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة النقدية تنجح بتحقيق التوازن الخارجي، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أدوات السياسة النقدية لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات فرفع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار، لأن الأفراد سيقبلون على الادخار وهو ما يجعل الأسعار تنخفض، هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات و تخفيض الاستيراد، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وهنا يبرز دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كهدف نهائي.[2]

[1] نفس المرجع، ص55.

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص117 .

الفرع الثالث: التناقض بين أهداف السياسة النقدية

إن أهداف السياسة النقدية نادر ما يتم تحقيقها والالتزام بها بنفس الصرامة وذلك لاختلاف الأهداف باختلاف البرامج السياسية والاقتصادية، وحتى إذا كان الالتزام بكل هذه الأهداف تاما وصارما فإن الظروف الاقتصادية تجعل من تحقيقها دفعة واحدة صعبا لأنه قد يكون هناك تعارض بين الأهداف ذاتها.

فقد تؤدي محاولة زيادة الاستخدام مثلا في المدى القصير إلى التضخم الذي يؤدي بدوره إلى خلق مشاكل في ميزان المدفوعات أو إلى تقلبات غير مرغوب فيها في سعر الصرف، وعندما يكون هناك تضارب بين الأهداف فإن الحل يتمثل في جعل أدوات السياسة الاقتصادية مسار لعدد الأهداف المراد تحقيقها، وعندما يكون هناك تعارض بين الأهداف فإن بعض الأهداف تكون كبدائل أي يوجد تناوب بينهما، فإذا مثلت التفضيلات بين الأهداف المتعارضة بواسطة منحنيات سواء، فإنه يمكن تحديد علاقة تناوب تظهر قدرة السلطة على تحقيق تلك الأهداف، وتكون التركيبة المثلى للأهداف محددة بتعظيم المنفعة.

وبعض الأهداف يمكن أن تكون مكملة عوض أن تكون بدائل فمثلا يمكن أن يكون استقرار الأسعار مساعدا على الاحتفاظ بوضعية معينة لميزان المدفوعات.[1]

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 118.

المبحث الثاني: أنواع و أدوات السياسة النقدية

إن تعدد السياسة النقدية الي عدة انواع من انكماشية الي توسعية يتوقف علي نوع وطبيعة المشكلة التي يراد حلها، والعمل علي الاستقرار النقدي باستخدام أدواتها الكمية والكيفية.

المطلب الاول: انواع السياسة النقدية

تتمثل أنواع السياسة النقدية فيما يلي:

1. السياسة النقدية التقييدية:

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الانفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الاسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

2. السياسة النقدية التوسعية:

عكس الحالة الأو لى، يلجأ البنك المركزي الي هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع، تخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمار مما يؤدي الي زيادة الانتاج وتقليص من حدة البطالة.

3. الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية:

هناك اتجاه اخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد اما علي الزراعة الموسمية او علي محصول واحد وتصدير المواد الاولية الي الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر اثار التضخم.[1]

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2006، ص112.

المطلب الثاني: ادوات السياسة النقدية

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية المباشرة

وهي من أكثر الأدوات المستخدمة للتأثير على الكتلة النقدية المتداولة بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية، حيث يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية وهي:

- سياسة معدل إعادة الخصم؛
- سياسة السوق المفتوحة؛
- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

أولا_ سياسة معدل إعادة الخصم

تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان حيث استعملت أول مرة في 1839، ويعتبر بنك انجلترا أول من طورها مع بداية سنة1843 نقصد بمعدل إعادة الخصم ويسمى أيضا بسعر البنك (rate bank) سعر الفائدة التي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات الإقراض قصيرة الأجل لمواجهة نقص السيولة، وتتعامل في هذا المجال البنوك التجارية مع البنك المركزي لأنها عاجزة عن خلق الائتمان وإعطاء القروض بصفة مستقلة دون توفر السيولة اللازمة، فتجدها تلجأ إلى البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.

مما يؤخذ على سياسة إعادة الخصم أنها محدودة الأثر، إذ أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، إضافة إلى أنه يمكن للبنوك التجارية الاستغناء عن البنك المركزي إذا ما توفرت لديها أرصدة نقدية عاطلة أو مصادر أخرى تعود إليها عند الضرورة كرؤوس الأموال القادمة من الخارج بغرض التوظيف، كما أن رفع معدل الفائدة يزيد من توجه الأفراد والمؤسسات إلى الادخار للحصول على عوائد مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة سيولة البنوك التجارية وجعلها قادرة على منح القروض دون لجوئها إلى البنك المركزي، ومهما لقيت سياسة إعادة الخصم من معارضة أو قبول، فهي تبقى محدودة الأثر لذلك فهي تحتاج إلى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكبر.[1]

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص267.

ثانيا_ سياسة السوق المفتوحة

تتمثل سياسة السوق المفتوحة في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصورة خاصة.

قد يصل الأمر أحيانا إلى استخدام الذهب والعملات الأجنبية للتأثير على سيولة السوق النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة وأهداف السياسة الاقتصادية المرغوبة وهي موجهة لتعديل تقلبات أسعار الفائدة يوميا، فعندما يرغب البنك المركزي بعلاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأصول المالية (كأذونات الخزينة)وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الاقراضية، إذا كان غرض البنك المركزي تقييد الائتمان، أما إذا كانت رغبة البنك المركزي التوسع في الائتمان فيقوم بشراء الأصول المالية التي تعرضها البنوك التجارية فتحصل في مقابلها على نقود مما يرفع سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية.[1]

ثالثا_ سياسة لاحتياطي الإجباري

سياسة الاحتياطي الإجباري تتمثل في الزام وإجبار البنك المركزي للبنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لديه، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم، والهدف من ذلك كان في البداية حماية للمودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية ثم أصبح وسيلة فنية من شانها التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. [2]

الفرع الثاني: أدوات الراقبة غير المباشرة (النوعية)

يستخدم البنك المركزي الأدوات الكيفية أو النوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي أي التأثير على حجم الائتمان وتكلفة القطاع أو بعض الأنشطة الاقتصادية المحددة والتي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها دون غيرها، وتعمل هذه الأدوات عن طريق تحديد الأسعار أو الحد منها(معدلات الفائدة)، أو تحديد الكميات وذلك عن طريق اللوائح وسلطاته التنظيمية.

[1] اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص260.

[2] موسي زواوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي، الطبعة الاولي، منشورات الدار الجزائرية، 2015، ص260.

أولا_ تأطير لائتمان

هو إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الاقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقوف تطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارة مباشرة كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية معينة.[1]

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم وعادة ما تكون سياسة تأطير القروض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة.

سياسة تأطير الائتمان أو السقوف الائتمانية كوسيلة للرقابة الكمية، يتم استعمالها كوسيلة كيفية، إذ يمكن أن تسعى السلطات النقدية أحيانا إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، والتي تتطلب موارد مالية كبيرة.

ثانيا_ الحد الأدنى للسيولة

تعبر السيولة على قدرة البنك على مواجهة طلبات عملائه باستمرار في سحب ودائعهم أو منح التسهيلات الائتمانية، مما يتطلب من البنك توفير النقد السائل في أي وقت من الأوقات.

تستخدم نسبة السيولة كأداة للسياسة النقدية عن طريق إلزام البنوك بالاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل سيولة وعدم توجيهها لأغراض الإقراض قصد حماية حقوق المودعين وخوفا من تهاون البنوك بسيولتها من أجل تحقيق الأرباح.

ثالثا_ هامش الضمان

يمثل هامش الضمان إلزام البنك المركزي العملاء بدفع جزء من أموالهم الخاصة لشراء الأوراق المالية على أن يتم دفع الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، فإذا ما رأي البنك المركزي أن البنوك التجارية قد توسعت في منح الائتمان خاصة القرض الموجه للمضاربة، أو في حالة الرواج الاقتصادي فإنه يرفع هامش الضمان والعكس صحيح.

[1] فتح الله ولعو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص422.

رابعا_ الرقابة على شروط البيع لاستهلاكي

ظهر هذا النوع من الرقابة في الدول المتقدمة حيث يحتاج الأفراد إلى السلع الاستهلاكية المعمرة وبهدف الحد من الطلب على هذه السلع خاصة في أوقات التضخم، يتدخل البنك المركزي بوضع شروط لمراقبة الائتمان الاستهلاكي، كاشتراط دفع نسبة من قيمة السلعة مسبقا والتأثير عليها، وتحديد قيمة الأقساط وعددها، و عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من أصول البنك.[1]

خامسا_ وضع حد أعلى لسعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية

تعتبر المنافسة بين البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء بمنح فوائد على الودائع الجارية أو التنازل عن شرط مرور الفترة الزمنية لسحب الودائع الآجلة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حد أعلى للفوائد الممنوحة ولا يجب على البنوك التجارية أن تتعداه، وبالطبع فإن هذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية.

سادسا_ الإقناع الأدبي

تستخدم هذه السياسة في التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية، حيث تتمتع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية لتغيير اتجاه هذه المؤسسات إلى الاتجاه المطلوب إتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة وتفضيل سياسات معينة دون غيرها، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال مختلفة منها إرسال مذكرات إلى المصارف الأعضاء بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، كما تأخذ شكل تحذير بعدم قبول الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم الأموال المطلوبة كما تعمل أيضا على إقناع البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان لتلبية حاجات الصناعات الأساسية.

يمكن أن تتم الإدارة النوعية عبر شبكة الانترنت بطريقة تشبه طريقة الاعتمادات المستندية، حيث يقوم العميل بتقديم المستندات التي تبين نوع المشروع الذي يرغب في الاقتراض من أجله وذلك عبر شبكة الانترنت أي يقدم مستندات إلكترونية إلى البنك الذي يرغب في الاقتراض منه لينظر البنك في أمر مشروعه ويتحكم بالوسائل السابقة. [2]

[1] اياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 261.

[2] عبد النعيم مبارك وأحمد الناقة، النقود المصرفية والنظرية النقدية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1997، ص 152.

قد يلجأ البنك المركزي إلى الحث والإقناع الأدبي، وبذلك عن طريق الاجتماع بمسؤولي البنك المركزي مع ضمان البنوك التجارية وغيرها، مثل بنوك الاستثمار والأعمال ومحاولة شرح متطلبات المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدولة ونوع السياسة النقدية والائتمانية الواجب إتباعها، وقد يكون ذلك عبر شبكة الانترنت.

المبحث الثالث: ماهية البنك المركزي

رغم محاولات الاقتصاديين والخبراء إعطاء تعريف واضح وشامل، فلقد اختلفت تعاريف البنوك المركزية لاختلاف المفهوم حول الأهمية والوظائف والخصائص التي تقوم بها مع اختلاف المكان ومرور الزمان.

المطلب الأول: تعريف وخصائصه البنك المركزي

الفرع الاول: تعريف البنك المركزي

تعددت التعاريف للبنك المركزي نذكر منها ما يلي:

- البنك المركزي هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة؛[1]
- البنك المركزي هو عبارة عن مؤسسة نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن ادارة النظام النقدي في الدولة، حيث يأتي البنك المركزي علي رأس المؤسسة المصرفية في البلاد.

  وعلاوة علي ذلك، ماعد بعض الاستثناءات، يجب ان لا يقوم البنك المركزي بتلك الاعمال التي تقوم البنوك التجارية في تعاملها مع افراد المجتمع؛[2]
- يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك البنوك او بنك الدولة، وهو مملوك لقطاع العام وليس للقطاع الخاص ،ويعد مسؤولا عن عملية اصدار وتنظيم العملة ويحتفظ بالاحتياطي من العملات الاجنبية ويقوم بإدارتها.[3]

يمكن استنتاج التعريف التالي" البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد هو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية، وهو يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، فيستمد وجوده كمؤسسة عامة، ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون، حيث له الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى، و يعد الحفاظ على الاستقرار النقدي من أهم أهداف البنك المركزي". [4]

---

[1] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي –المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية –، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2000، ص 243.

[2] سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك ، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2008، ص103.

[3] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبية الحقوقية، بيروت، 2003، ص139.

[4] أسامة محمد الفولي و مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 187.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

- البنك المركزي هو المؤسسة القادرة علي اصدار النقود القانونية، أي ذلك النوع من ادوات الدفع التي تتمتع بالقدرة علي الوفاء بالالتزامات؛
- تتمثل مهمته في ميادين النقد والقرض وبالتالي يعمل علي الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر علي الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ؛
- هو ليس بنكا أو مؤسسة عادية، اذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ، فالبنك المركزي بما له من قدرة علي اصدار النقود من ناحية، والقدرة علي التأثير في امكانيات البنوك التجارية في اصدار نقود الودائع من ناحية أخري، يمثل سلطة الرقابة العليا علي البنوك التجارية؛
- يترتب علي احتكاره إصدار النقود القانونية تميزه بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود ، ففي كل اقتصاد قومي لا توجد الا وحدة مركزية معينة تصدر النقود وتشرف علي الائتمان؛
- وهو غالبا مؤسسة عامة سواء بقوة القانون او بقوة الواقع ، وهي ضرورة تمليها اهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها وهو لا يهدف الي تحقيق الربح وانما يهدف الي خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان. [1]

المطلب الثاني: اهمية ووظائف البنك المركزي

من خلال معرفة البنك المركزي يمكن معرفة اهميته ووظائفه والتي تتلخص في ما يلي:

الفرع الاول: اهمية البنك المركزي

أولا- الاستقلالية

البنوك المركزية مؤسسات مالية منظمة ومستقلة بقرارها وقوانينها الصادرة وتستطيع ان تتابع تنفيذ القرارات والاجراءات بنفسها ،ولكن الواقع يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتمتع البنوك المركزية باستقلالية تامة، بينما في الدول النامية قد تنقاد البنوك المركزية لقرارت الدولة أو قرارات المنظمات الدولية.

[1] زكريا الدوري ويسري السامرائي، البنوك المركزي والسياسة النقدية ،الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص26.

ثانيا- حلقة الوصل بين الدولة و البنوك التجارية

البنوك التجارية شركات خاصة مساهمة، تحصل علي ترخيصها من البنوك المركزية وتتلقي القوانين والاوامر منها ايضا، واذا ما أردت الحكومات التدخل في البنوك التجارية فتقوم بإبلاغ البنوك المركزية لإصدار القوانين اللازمة في ذلك وتنفيذها.

ثالثا- حلقة الوصول بين البنوك التجارية

البنوك التجارية مستقلة في ماليتها وقراراتها الاستثمارية، فتستطيع البنوك المركزية التوفيق بينها عن طريق المقاصة او بإصدار القوانين التي تجبرها علي التعامل فيما بينها.

رابعا- الملاءة بين السياسة النقدية والمالية

لكل من السياسة النقدية والمالية اهداف متشابهة ومتناقضة، وحتي لا تتعارض هذه الاهداف فيما بينها تقوم البنوك المركزية بالتوفيق بين هذه الاهداف عن طريق اخذ الاهداف المشتركة بين السياستين لتحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.[1]

الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي

يؤدي البنك المركزي وفي اي دولة العديد من الوظائف التي يراها مناسبة حسب حالة الازمة التي يواجهها او يخشي الوقوع فيها وعموما فتشترك في اغلب المهام والادوار.

أولا- الإصدار النقدي

تتمتع البنوك المركزية ولوحدها بوظيفة اصدار النقود القانونية علي شكل عملة ورقية تتفق مع الساسة العامة للدولة، كما يتولي البنك المركزي وضع خطة الاصدار ومراقبة حجم الكتلة النقدية.

لعل ابرز الأسباب التي وحدت للبنك المركزي وظيفة الاصدار تتمثل في تزايد عدد المصارف المؤسسة في كل دولة والتي تتولي الاصدارات النقدية التي شهدت استعمالا موسعا مع التزايد السريع للتجارة وهذا ما أدي الي ضعف الثقة في الاوراق والشك في مصداقيتها اضافة الي جملة من الاسباب الاخرى نوجزها في ما يلي:

- الأوراق النقدية تمثل العملة الرئيسية المتداولة أي عملة التداول القانوني المعلنة بموجب تشريعي؛
- نقود الوديع وتزايدها من طرف البنوك التجارية فرض علي السلطة ايجاد نوع من الرقابة علي الائتمان من قبل البنك المركزي؛
- توحيد النقد شكلا ومضمونا؛

[1] حازم محمود عيسى الوادي، كفاءة السياسة النقدية في الاسلام-دراسة مقارنة –، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص34.

- اصدار النقود يمكن وفي ظروف ما ان يكون مصدر ربح عظيم، لذلك ركزت الدولة علي ضرورة اصدار الاوراق النقدية في مصرف واحد (البنك المركزي) تفاديا لحدوث تقلبات نقدية تولد ازمة اقتصادية؛
- احكام الاصدار يجنب حدوث او تكرار الازمات المالية.

يلجأ البنك المركزي للإصدار عند:

- العجز في نفقات الدولة الاستثمارية أو التشغيلية؛
- وجود فائض في ميزان المدفوعات؛
- عند حاجة البنوك إلي السيولة.[1]

ثانيا- بنك الدولة

هي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية وذلك باعتباره مؤسسة مصرفية تابعة للدولة تقوم بتنفيذ السياسة النقدية والمالية الموضوعة من طرف الحكومة عن طريق ادارته للحسابات المصرفية الخاصة بالهيئات والمشاريع الحكومية، كما يمكن للبنك المركزي ان يقدم القروض للحكومة عند الاحتياجات، اضافة المعاملات الخاصة بشراء وبيع العملات الاجنبية للدولة وبصفة عامة يعمل البنك المركزي كوكيل ومستشار مالي للدولة عن طريق:

- تحصيله لشيكات تسديد الضرائب والرسوم؛
- تسيير ومتابعة الحساب الجاري للخزينة العامة؛
- تحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام.[2]

يعد بنك انجلترا أول المصارف التي عملت كوكيل مالي للحكومة، فوجوده في مدينة لندن سنة 1800 يسر علي الحكومة بيع سندات الخزينة وادارة دين الحكومة بشكل عام، وهذا ما زاد من شهرة البنك ورغبة المصارف التجارية في الاحتفاظ بودائعها فيه.

ثالثا- المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية

تقوم البنوك المركزية بالاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للمختلف البنوك الأخرى اساس ان تقدم هذه الاخيرة في شكل قروض مقابل خصم، كما ان ازدياد هذه الاحتياطات يعتبر مقياس لقوة النظام النقدي في دولة وذلك بتوسيع النظام الائتماني والنشاطات الاقتصادية وبعدها عن الازمات المالية المختلفة حيث تستعمل تلك الاحتياطات النقدية في الظروف الطارئة اضافة الي ذلك فالزيادة المعتبرة في هذه الاحتياطات تزيد من سيولة

[1] سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص94.
[2] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص94.

النظام المصرفي وتنظيم الائتمان عن طريق التحويل الفوري لمختلف اشكال النقود فيما بينها محققة بذلك التوازن بين الوحدات المالية.

هذه المهمة لا يمكن تحقيقها عند عدم توفر البنك المركزي الذي ينظم عمليات المقاصات وخلق النقود القانونية عند ضرورة تمويل الارصدة السلبية لمختلف الدوائر النقدية.[1]

رابعا- القيام علي احتياطات الدولة من العملات الاجنبية

يتدخل البنك المركزي كمراقب ومنظم للاحتياطيات الدولة من العملات الاجنبية وعملية التحويل الخارجي، حيث تمثل العملات الاجنبية وسيلة حمايته للعملة الوطنية من أي مخاطر يمكن ان تتعرض لها اضافة الي توفير السيولة داخل الاقتصاد الوطني عن طريق تحويلها لعملات وطنية كما استخدم ايضا في الحفاظ علي استقرار اسعار الصرف واصبح يسمي في العديد من البلدان بنك مركزيا للتحويل اذ يحصل علي الفائض من العملات في حالة وجود الفائض في الميزان مدفوعات كما يسد العجز في حالة عجز الميزان.

خامسا- آخر ملجأ الإقراض

لقد رافقت هذه الوظيفة البنوك المركزية منذ ظهورها حيث كانت تعرف سابقا باسم (اعادة القطع) والتي تطبق وفقط علي الاوراق التجارية التي تجلب الي البنك المركزي من قبل البنوك التجارية وبيوت الخصم او سماسرة الاوراق المالية الذين هم بحاجة وقتية للأموال ولا يمكنهم تدعيم موجودهم النقدي باي طريقة اخري اكثر فائدة من طريقة اعادة قطعها للبنك المركزي وتؤدي البنوك المركزية تلك الوظيفة عندما يلجا اليها القيام بذلك بشروط وأوضاع معينة ومن الاهداف المعتبرة التي تحققها هذه الوظيفة هي زيادة سيولة ومرونة التنظيم الائتماني، كما انها توفر الامان لمختلف المصارف التجارية والمؤسسات المالية وذلك باحتفاظها بأوراق مقبولة ومضمونة لدي البنك المركزي الذي يضمن مساعدتها واقراضها عند الحاجة اضافة الي المحافظة الي سيوليها ومواجهة السحوبات الواقعة علي ودائعها.[2]

سادسا- بنك المقاصة المركزية

تهدف البنوك المركزية بوظيفة المقاصة وتسوية الفروقات بين المصارف المتعددة عن طريق استخدام الشبكات في تسديد قيمة العملات اليومية والسحب علي ودائع الافراد لدي البنوك تجعل بعضها دائنة والأخرى مدينة وتسوي الحسابات في دفاتر البنك المركزي عن طريق استخدام الاحتياطيات النقدية الخاصة بالبنوك التجارية والموجودة لديه، وتتم العملية بسحب البنك المدين شيكا علي البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك

[1] نفس المرجع السابق ، ص95.
[2] مرجع سابق، ص99.

سابعا- وظيفة الإشراف والرقابة علي البنوك

باعتبار أن البنك المركزي هو القلب النابض للجهاز المصرفي ولهذا اوكلت الدولة له مهمة الاشراف والرقابة علي البنوك وتهدف من خلالها الي تحسين القدرة الائتمانية للجهاز المصرفي وحماية اموال المودعين، ويمارس البنك المركزي عدد من الاساليب تمكنه من اجراء رقابة فعالة علي الائتمان من ناحية وعلي وحدات الجهاز المصرفي من جهة أخرى.[1]

[1] محمد سعيد انور السلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر،2005،ص11.

خلاصة:

السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات وقرارت تقوم بها السياسة النقدية فالأكيد ان لها اهداف وانواع وادوات، ففي ما يخص الاهداف منها اولية ووسيطة ونهائية تتمثل في استقرار الاسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

فيما يخص الأنواع فتتمثل في السياسة التوسعية واخري انكماشية، اما الادوات فتوجد ادوات كمية واخري نوعية، اما الكمية فهي سعر اعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي النقدي القانوني أما النوعية فمنها تنظيم القروض الاستهلاكية، السوق التمويلية، تخصيص التمويل والاقناع الادبي.

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدول فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع وإدارة السياسة النقدية للوصول إلي تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسني له ذلك إلا إذا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون علي أسس اقتصادية بحتة.

تمهيد

لقد شهد العالم عدة تغيرات وتحوّلات هامة في مختلف القطاعات امتدت إلى قطاع الاقتصاد الذي تأثر بصورة كبيرة فقد انتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف وهو ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يرتكز أساسا على المعرفة وتقنيات المعلومات التي حلّت محل رأس المال، وقد أتى هذا النوع من الاقتصاد بعناصر عديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، حيث ساهمت شبكة الإنترنت بنموها الهائل (الذي تضاعف خلالها عدد مستخدمي الشبكة) خلال فترة وجيزة، في تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة تنامي فيها دور الشبكة حتى أصبحت نواة الاقتصاد الرقمي.

شهدت الصناعة المصرفية تطورا كبيرا في استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال نظرا لما يمثله القطاع من أهمية في اقتصاديات الدول، فظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر التي افرزه هذا التقدم مثل الصيرفة الالكترونية والبنوك الالكترونية ونظم الدفع الالكترونية والنقود الالكترونية كتعبير عن الاقتصاد الرقمي.

نظرا لتشعب موضوع الاقتصاد الرقمي، سنقتصر في هذا الفصل الدراسة على العناصر الأساسية التي لها علاقة مباشرة مع البنك المركزي وهي الصيرفة الالكترونية، نظم الدفع الالكتروني، حيث سنقوم بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ماهية الاقتصاد الرقمي؛
- الإطار النظري للصيرفة الالكترونية؛
- الإطار العملي للصيرفة الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

إن التطور الكبير والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أدي لظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي والمنتجات الرقمية، مما سهل في دخول المنظمات للعالم الافتراضي للأعمال، ومن خلال هذا المبحث سنبرز مفهوم الاقتصاد الرقمي واهم خصائص والافتراضات الجديدة المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الرقمي

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي ولعل ابرز ما كتب حول مفهومه مايلي:

الاقتصاد الرقمي:"هو التسمية المستخدمة للإشارة إلي لاقتصاد القائم علي الانترنت أو الاقتصاد الويب (wep)".

هو"الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين، الشركات الرقمية التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية".[1]

كما يعرف علي انه: "الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية الاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتي مجالات الحياة ".[2]

يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي أيضا علي انه: "نمط اقتصاد متطور قائم علي الاستخدام واسع النطاق للمعلومات وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة علي الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال" [3]. من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الاقتصاد الرقمي أو بما يسمي بالاقتصاد الالكتروني يبني أساسا علي التطور التكنولوجي ولمعلوماتي، الذي يزيد من فرص نمو المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري رقميا عبر شبكات المعلومات.[4]

---

[1] نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية الإستراتجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص88.

[2] رضوان أبو شيعشع السيد، الاقتصاد الرقمي، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ،2017، ص8.

[3] مصطفي يوسف الكافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص292.

[4] رضوان أبو شيعشع السيد، مرجع سابق، ص8.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي

سعيا وراء تطوير مجتمع المعلومات والمعرفة وتوسيعا لدائرة المشتركين في الشبكة الدولية لمعلومات جاء الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص تعمل علي هذا التطوير هي:

أولا- سهولة الوصول إلي مصادر المعلومات "ACCESS"

هذا يتطلب قدرة الأفراد والمؤسسات علي المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، مما يتطلب بنية تحتية في الاقتصاد كشبكة الكهرباء والتليفون مع خفض التكاليف والرسم عليها، توفير الآلات معدات الأجهزة، مهارات التعليم والتدريب، الموارد المالية، الأموال الالكترونية وبلاستيكية.[1]

ثانيا- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي

يري بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد، وتأثير شبكة المعلومات للمعايير العامة، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال علي درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي، وذلك علي المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والخدمات المالية والمصرفية الاستثمارية.

ثالثا- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

رابعا- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسة الاقتصادية، وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية، بعيدة المدى بدقة يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات الأساسية والهامة، أي إدارة الصادرات والواردات من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير.[2]

[1] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، ط1، 2017، ص25.

[2] جعفر حسن جاسم، الاقتصاد الرقمي، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2010، ص18.

خامسا- آليات الاقتصاد الرقمي

إن المعلومات في الاقتصاد الرقمي لها عدة أشكال فمنها ماهو في شكل رد أصوات أو كلمات أو أشكال توضيحية فد تكون رقمية أو غير رقمية أو علي أشرطة ممغنطة التي لا يمكن تخزينها في الحواسيب الالكترونية أو تحويلها، في حين أن الأشرطة أو الأقراص المرنة أو الأقراص الصلبة CD تأخذ أشكال رقمية حيث يمكن تحويلها بين الحواسيب الالكترونية، وبالتمديد ثم التحويل الأشرطة والوسائل التقليدية لتداول المعلومات في الحواسيب الالكترونية في حالة تدعيم تلك الحواسيب بالتلفونات والكوابل والأقمار الصناعية وبالأخص الانترنت.[1]

المطلب الثاني: افتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد علي التكنولوجيا المعلومات الرقمية وخصوصا الانترنت فانه يعتمد علي الأسس والمبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسة علي نطاق واسع في هذا الاقتصاد عموما ومن افتراضاتها مايلي:

أولا- قانون الأصول الرقمية

إن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ولا تستهلك عند استخدامها، حيث أن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات ،مما يتطلب تغير الآلية التنافسية في مجالها، والواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة إنتاجها اقرب إلي الصفر، وهذا ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.[2]

ثانيا-اقتصاديات النطاق الجديد

إن فضاء الأعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في النفس الوقت في مجال أو في سوق معينة فقط بل انه يمكن من تقديم الخدمة في المجالات والأسواق المختلفة والمتباينة، حيث أن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل علي إنتاج عدد من المنتجات علي آلات الخط الإنتاجي ومع إن هذا كان تطورا في إدارة العمليات إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع والمرونة مما يحد من القدرة علي الاستجابة، ولكن في لاقتصاد الجديد فان الاقتصاديات النطاق الجديدة ذات

[1] رضوان ابو شعيشع السيد، مرجع سابق، ص 11-12.

[2] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص95.

مدي واسع في التنوع لعدد لا متناهي من الزبائن، وان الحديث يجري عن مشروع فرد لفرد وتسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد دليل عن النطاق الجديد والتنوع الأقصي.

ثالثا– اقتصاديات الحجم الجديد

تقوم اقتصاديات الحجم التقليدي علي إنتاج الحجم الصغير من خلال شركات الصغيرة كلما زاد حجم يصبح من دواعي الجداول الاقتصادية وانجازها من قبل شركة كبيرة، مثلا تقديم الخدمات المصرفية ذات العلاقة بالصفقات العملاء في نفس الوقت تتطلب توفير موطن مصرفي لكل صفقة للعمل عليها وإلا فان خط الانتظار سيزداد، بينما مع انتشار الانترنت والسماح للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الانترنت يمكن حل المشكلة موظفين بعدد الصفقات، تتبع إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الانترنت.[1]

رابعا– ضغط التكلفة لكل صفقة

أدت الانترنت إلي حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات التقليدية "clicks=Transactions"، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لان تكلفة تأديتها صغيرة جدا، الأمر الذي يدفع إلي مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبذلك تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

خامسا_ إعادة توازن العرض الطلب

في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز علي العرض إلي خط التفكير القائم علي الطلب، من أولوية الشركة القائمة علي النظام التشغيلي أو تخمين ما يريد الزبون، مما يعني وجود سعة وقدرات فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وان الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الانترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

سادسا– الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد السرعة الفائقة

إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة ووسيلة الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني، إن هذه السرعة أدت إلي حاجة لشركة تتسم بالرشاقة في الحجم (من خلال الحجم)، وفي (التنظيم من خلال العلاقات الشبكية)، وفي المعلومات (من خلال تقاسم المعلومات الفورية).

[1] جمال جود مويسة، الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلي التحديات الجديدة، مجلة الوحات للبحوث والدراسات، 2010، العدد10.

سابعا- تكلفة المنتوج الرقمي

إن تكاليف المنتج الرقمي تتسم بخصائص فريدة من الاقتصاد الرقمي، فالمنتجات الرقمية تتسم بهيكل وسلوك وتكلفة مختلفة عن المنتج المادي، حيث إن إنتاج النسخة الآلي تكون في الغالب مكلفة جدا ولكن إنتاج النسخ الأخر عنها يكون رخيصا جدا وحسب (شابيرو وفاريان) فان التكاليف الثابت والمتغيرة في هذه المنتجات الرقمية لها خصائص غير اعتيادية، وهذا مخالف للمنتجات المادية عموما، كما أن التكلفة المتغيرة للإنتاج المنتجات الرقمية (النسخة الواحدة) لا تزيد حتي إذا كان حجم المنتج منها كبيرا جدا.

ثامنا- الكفاءة والرافعة

لقد أوجدت الانترنت كفاءة عالمية من خلال الحجم الكبير من النشاط، فالأفراد يصنعون بلايين النقرات تمكن الشركة من امتلاك خيرات كبيرة لتوريد القيمة كفرص لصنع النقود، كما إن الانترنت كتكنولوجيا فائقة أوجدت موجة عظيمة من التشبيك الذي يعظم أداء الشبكة (مغلقة أو مفتوحة) بدلالة رافعة الأجهزة العاملة عليها حسب قانون متكافل مفاده أن قيمة الشبكة تتزايد بالتناسب المباشر مع مربع عدد الأجهزة العاملة عليه.[1]

[1] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص95.

المبحث الثاني: الإطار النظري للصيرفة الالكترونية

عرفت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في التكنولوجيا البنكية، إذ تم الانتقال من البنوك التقليدية إلي البنوك الافتراضية التي تنشئ لها مواقع عبر شبكة الانترنت، فتم بذلك إضافة أبعاد جديدة للعمل المصرفي وللخدمات المصرفية الالكترونية، فسنتطرق في هذا البحث إلي تعريف الصيرفة الالكترونية وخصائصها ومنافذها.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الالكترونية

الفرع الأول: تعريف الصيرفة الالكترونية

لقد تعددت تعاريف الصيرفة الالكترونية نذكر منها ما يلي:

هي مجموعة من العمليات الإدارية والمالية والتي تتم سواء داخل المصرف أو فيما بين مجموعة من المصارف وذلك باستخدام وسائل إلكترونية حديثة جاءت من أجل معالجة بطء أو قلة الكفاءة الإدارية والمالية للنشاط المصرفي على النحو العام.[1]

هي جميع المعاملات المالية بين المؤسسات المالية والأفراد و الشركات التجارية والحكومية، والتي تهدف إلى تحسين الربحية، من خلال خفض التكاليف كخفض المصروفات التشغيلية، عن طريق استغلال الابتكارات الحديثة للتكنولوجيا.[2]

يقصد بالصيرفة الالكترونية تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية وتقتصر صلاحية الدخول إليها علي المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحدها المصارف وذلك من خلال احد المنافذ علي الشبكة كوسيلة اتصال العملاء بها. [3] ومن خلال ما سبق الصيرفة الالكترونية هي القيام بالعمليات المصرفية المختلفة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي من خلال الانترنيت، الموزعات الآلية، الهاتف الثابت والنقال، الحاسب الشخصي وغيرها.

---

[1] عبد الفتاح حجاري ببومي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003، ص426.

[2] طارق عبد الطل حمادة، التجارة لالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص141..

[3] محمود احمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية واهم تطبيقاتها، مؤتمر التجارة والصناعة دبي، الأمارات، 2002، ص ص17_18.

الفرع الثاني: خصائص الصيرفة الالكترونية

تتمثل خصائص الصيرفة الالكترونية في:

- خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر مع أطراف الخدمة؛
- خدمات عبر الحدود ولا تعرف قيود جغرافية؛
- خدمات تقوم علي التعاقد بدون مستندات ورقية وهذا يطرح عددا من المسائل القانونية المتعلقة بأدلة الإثبات؛
- تؤمن للمصارف وسائل جديدة للإعلان عن خدماتها المصرفية وإمداد العملاء بمعلومات عن أرصدتهم وتوفير الخدمات الممكنة، كدفع الكمبيالات وإدارة الأرصدة المصرفية وتحويل الأموال الكترونيا؛ [1]
- خفض تكلفة الخدمات المصرفية بالمقارنة مع والسائل ألآخري؛
- اتصاف هذه العمليات بالمرونة والسهولة والسرعة، مما يتيح دائرة التعامل بها داخل المؤسسات المصرفية والمالية وغيرها، مما يؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات المصرفية الالكترونية؛
- المساهمة في ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية تلك الخدمات.

المطلب الثاني: منافذ الصيرفة الالكترونية

الفرع الأول: الصيرفة من خلال الانترنت والتلفزيون

أولا- من خلال الانترنت

هو القيام بالعمليات المصرفية من خلال شبكة الانترنت، كالسماح للزبائن بالتعامل والاستعلام عن حساباتهم بأجهزتهم الشخصية في المنازل أو المكاتب، ويتم ذالك من خلال رقم سري خاص لكل زبون يستطيع تغييره متى شاء دون تدخل من المصرف، يستطيع بواسطته الدخول للنظام الالكتروني للمصرف والحصول علي الخدمة التي يريدها، أو الاستفسار علي أخر المعلومات التي ينشرها المصرف.[2]

ثانيا- من خلال التلفزيون

هو ما يطلق عليه "التلفزيون ألتخاطبي" انتشر هذا النوع في العالم المتقدم، فبدأت العديد من المؤسسات في التحول لتقديم خدماتها بمشاركة مع المؤسسات المالية لسعته التي يحتويها لنقل المعلومات والصور وسرعة

[1] حسن شحادة الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت، الجديد في تقنيات المصرفية، ج1، منشورات الكلية الحقوقية، ط1، 2002، ص193.

[2] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص 30.

تداول المنقولات فيها اكبر "ب 6 مرات" من التقليدية، بالإضافة إلي الشاشات الضخمة التي توضع للترويج بخدمات البنوك.[1]

الفرع الثاني: الصيرفة من خلال الصراف الآلي

هي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بالشكل مستقل عن البنك وتكون متصلة بشبكة نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقبل عن البنك وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، ومن أهم هذه الأجهزة:

أولا- الموزع الآلي للأوراق

هو عبارة عن آلة اتوماتكية تسمح للعميل بسحب مبلغ من المال دون الحاجة للجوء إلي فروع البنك وذلك باستخدام بطاقات الصرف الآلي وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تصدر بواصفات معينة من البنك تحمل معلومات ومعطيات ولكل بطاقة رقم سري يعرفه حامله فقط.

ثانيا- الشباك الآلي للأوراق "GAB"

هي شبابيك أوتوماتكية تميل احد المنتجات البنكية الالكترونية الأساسية للنظام البنكي، بحيث تقدم خدمات أكثر تعقيدا وتنوعا مثل: قبول الودائع، طلب صك، ..الخ ويكون الشباك الآلي متصل بالكمبيوتر الرئيسي للبنك.[2]

ثالثا- نهائي نقطة البيع الالكترونية "TPE"

تسمح هذه التقنية بخصم مشتريات العميل من رصيده الخاص عن طريق التحويل الالكتروني من حساب المشتري إلي حساب التاجر باستخدام بطاقة العميل الائتمانية. [3] حيث يمررها موظف نقطة البيع علي القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل، وهذه التقنية هي احدي أهم أنواع الدفع الآلي في المجلات التجارية.[4]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح رهير عبد اللات، الصيرفة الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 19.

[2] عبد الوهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية وإستراتجية البنوك، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، يومي 14-15 ديسمبر، 2004، ص274.

[3] حازم نعيم الصمادي، المسؤوليات في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص31.

[4] عبد الوهاب نعمون، مرجع سابق، ص275.

الفرع الثالث: الصيرفة من خلال الهاتف المصرفي والمحمول

أولا- من خلال الهاتف المصرفي

هي خدمة الهاتف المصرفي والتي هي جزء من الخدمات المصرفية عن بعد والتي تمكن العميل من معرفة رصيده أو أخر الحركات علي الحساب أو إجراء تحويل من حساب إلي حساب أخر، تستمر هذه الخدمة 24 ساعة وتتطلب وجود شبكة تربط بين فروع البنك وتسهيل للموظف المكلف بتقديم الخدمة الهاتفية إمكانية الوصول إلي بيانات العميل مباشرة من أي فرع من فروع البنك بحيث يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول علي خدمة معينة من بنكه، وهذا يوفر للبنك الكثير من الوقت والخدمات والتكاليف مما يجعل العميل يشعر بالخصوصية مع البنك الذي يتعامل معه.[1]

ثانيا- الصيرفة من خلال الهاتف المحمول

إلى جانب استخدام الهاتف المصرفي فهناك انتشار واسع لاستخدام الهاتف الجوال حيث من المنظر أن يصل عدد خطوط الهاتف المحمول المستخدم في نقل البيانات 1.2 بليون جهاز، حيث تمتاز الخدمة المصرفية المقدمة عبر الهاتف المحمول عن الهاتف المصرفي في إمكانية الاستعلام من البنك عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية الشيك أو غيره من أي وقت.[2]

[1] احمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص115.

[2] آسيا سعدان، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة 8ماي 1945، 2006، ص60.

المبحث الثالث: الإطار العملي للصيرفة الالكترونية

المطلب الأول: الصيرفة الالكترونية (خدماتها، أطرافها، أنظمتها)

الفرع الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية

تقدم البنوك الالكترونية جميع الخدمات البنكية التقليدية، إضافة إلي تقديم خدمات جديدة ومتميزة أهمها مايلي :

أولا- التحويل المالي الالكتروني

تعد التحويلات المالية من أهم العمليات البنكية التي تقوم بها البنك سواء كان البنك تقليديا أو بنكا الكترونيا، وهي انتقال النقود من حساب لآخر بطريقة فنية دون أن يستلزم الأمر انتقال النقود ماديا وسواء كان الحسابين في بنك واحد أو في بنكين مختلفين، ولا يختلف التحويل المالي الالكتروني عن التقليدي كثيرا، وتتخذ التمويلات المالية شكلية هما :

- تبادل التحويلات المالية الالكترونية المتعلقة ببطاقات الحسابات مابين البنوك .
- دار المقاصة الآلية .

أما عن آلية عملها فتتم بعد أن يقوم العميل بتوقيع نموذج معتمد واحد لصالح الجهة المستفيدة يتيح لها بأن تقوم باقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين، ويصلح هذا النموذج لإجراء أكثر من عملية تحويل، وتتم عملية التحويل كاملة عبر شبكة الانترنيت بوسائط الكترونية آمنة، مع التأكد من كفاية رصيد العميل الذي يقوم بعملية التحويل لتغطية المبلغ المحول وصحة توقيعه، وقد يتعامل البنك عبر دار المقاصة الآلية مع وسطاء ماليين وظيفتهم توفير البرمجيات الضرورية، ويمكن إيجادهم عبر الشبكة، حيث تتم هذه التحويلات عن طريق الهاتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن الأوراق .[1]

ثانيا- خدمة الصرافات الالكترونية

تعتمد خدمة الصرافات الآلية علي وجود شبكة من الاتصالات تربط أفرع البنك الواحد، أو أفرع المصارف كلها في حالة أن تقوم ماكينة الصرف الآلي بخدمة أي عميل من أي مصرف، وضرورة ذلك نبعت من الحاجة للوصول لبيانات الحسابات العملاء فوريا وتتمثل في الموزع الآلي للأوراق (DAB)، الشباك الآلي للأوراق (GAB)، نهائي نقطة البيع الالكتروني (Tpv)، حيث تطور عمل الصرافات الآلية حيث أصبحت تقدم

[1] ناظر محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص 40.

خدمات متقدمة بالإضافة لخدماتها الأصلية في: (صرف المبالغ النقدية، دفع الفواتير للمؤسسات الخدمية، تسديد الرسوم الحكومية وخلافه ...الخ).[1]

ثالثا- الصيرفة المنزلية

هي من احدث الطرق التي يتم تطبيقها فيما يخص توزيع الخدمات المصرفية، عن طريق الاتصال عن بعد بين الحاسوب الالكتروني الرئيسي الموجود في البنك من ناحية، وبين الحاسوب الشخصي للزبون المتصل بمودم خط اتصال هاتفي، حيث يتمكن المستهلك من التحكم الأمثل في جدول توقيته، من خلال تحريره من ضغوط الوقت والمسافة.[2]

رابعا- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية "Bankers Automates clearing services" عام 1960 ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلي حسابات أشخاص أو هيئات أخري من أي فرع لأي مصرف في دولة أخري كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلي حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التامين والمعاشات إلي المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلي مصلحة الكهرباء، الغاز وغيرها.[3]

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالي الوقت الحقيقي (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلي آخر بسهولة حيث يتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير.[4]

[1] منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص36 .

[2] عبد الوهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات كمدخل لزيادة القدوة التنافسية للبنوك التجارية مع الإشارة إلي حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص199.

[3] عبد المنعم راضي وفرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 32.

[4] صالح مفتاح وفريد معارفي، البنوك الالكترونية، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة فيلادايفيا، عمان، الأردن، 4-5جويلية 2007، ص14.

الفرع الثاني: أطراف الصيرفة الالكترونية تشمل العملاء، البنوك التجارية، البنك المركزي.

أولا- عملاء البنوك التجارية

يعد عملاء البنوك التجارية الطرف الأهم في الصيرفة الالكترونية الذين يتعاملون بأدواتها من خلال القنوات الالكترونية ويعد الصراف الآلي من أهم القنوات التي يستعملها العملاء، وهناك العديد من الطرق والوسائل التي يتعرف بموجبها العملاء علي القنوات الالكترونية التي يقدمها البنك من أهمها نجد:

- الصحف: وذلك من خلال إعلان البنوك عن قنواتها الالكترونية من خلال الصحف اليومية وغيرها؛
- موقع البنك علي الانترنت: حيث يتم التعرف علي الخدمات التي يقدمها البنوك وطريقة الاستفادة منها؛
- الإعلانات في الأماكن العامة التي ينتشر فيها الأفراد.[1]

ثانيا- البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية الطرف الثاني من أطراف التوسع في الصيرفة الالكترونية، وهي المسؤولية عن توفير أدوات الصيرفة الالكترونية.

ثالثا- البنوك المركزية

يعد البنك المركزي الجهة المشرفة والرقابية علي أنشطة البنوك العاملة، ومن هنا فانه يقوم بتنظيم هذه الأنشطة والإشراف عليها بما فيها أنشطة الصيرفة الالكترونية ويتم من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية والرقابية علي البنوك، ومثل هذه القوانين والتشريعات تمثل الركيزة الأساسية لتطوير البنوك لأنشطتها المصرفية المعتمدة علي الاستخدامات التكنولوجية والالكترونية . [2] ومن جهة أخري تعمل البنوك المركزية علي تطوير البنية التحتية وهذا لتحسين أدائها وذلك من خلال :

- إنشاء شبكة الكترونية للمعلومات بالبنك المركزي تكون قناة اتصال مباشرة بين البنوك العامة وبين البنك المركزي؛
- إنشاء غرفة مقاصة الكترونية لتطبيق نظم التسوية الإجمالية بين البنوك في الوقت الحقيقي؛
- ربط فروع البنك بمراكزها الرئيسية وربط المراكز الرئيسية للبنوك العامة بشبكة معلومات البنك المركزي.[3]

[1] ناظ محمد نوري الشمري، المرجع السابق، ص ص179_183.

[2] نفس المرجع، ص196.

[3] احمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص ص 175-176.

الفرع الثالث: أنظمة الصيرفة الالكترونية

تسهل أنظمة الصرف الالكترونية عملية تقديم الخدمات للعملاء وسيتم فيما يلي ذكر أهمها وتتمثل فيما يلي :

أولا- **نظام خدمة الزبائن عبر الانترنت**

يقوم هذا النظام علي السماح للزبائن بالتعامل والاستعلام عن حساباتهم عبر شبكة الانترنت الالكترونية وذاك من خلال أجهزتهم الشخصية، ويتم ذلك خلال رقم سري خاص لكل زبون وكلمة سر خاصة به، يستطيع أن يغيرها متى شاء دون تدخل المصرف، ويستطيع بواسطتها الدخول إلى النظام الالكتروني للمصرف والحصول علي الخدمة التي يريدها.

ثانيا- نظام خدمة الصراف الآلي

يسمح هذا النظام للعميل باستخدام بطاقة مصرفية الكترونية معينة للحصول علي مبالغ نقدية أو كشف حساب من آلة الصراف الآلي المرتبطة بالمصرف، وهذه الأخيرة ذات سعة محددة من العملات ولذلك فهي تعتبر لخدمة الحالات الطارئة المحدودة من ناحية عدد المرات وكمية النقود.

ثالثا- أنظمة التحويل الالكترونية الداخلية

تنقسم إلي ثلاثة أقسام وهي:

- **التحويلات التلغرافية:** يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات ودفع الحوالات المالية خلال اليوم وبطريقة فورية، يساهم هذا الأخير في تحريك الأموال بصورة سريعة ومؤكدة؛
- **نظام غرفة المقاصة الآلية:** يقوم هذا النظام علي دفع الحوالات خلال يوم أو يومين، وهذا النظام غير مكلف ويستخدم لتحويل المبالغ كدفع الرواتب، تحصيل أقساط التامين ...الخ؛ [1]
- **نظام السويتش الالكتروني" E-SWITCH** ": يعمل علي الربط بين شبكة المصرف الواحد، حيث يمكن العميل من السحب والإيداع والتحويل في أي فرع من فروع المصرف، وهو نظام مشفر علي درجة عالية من الحماية و الأمان. [2]

[1] احمد سفر، مرجع سابق، ص ص 156-157.

[2] نادر عبد العزيز الشافي، مرجع سابق، ص74.

رابعا– أنظمة التحويل الالكترونية الدولية

- **نظام تحويل الأموال في أوربا:** هو نظام معتمد من طرف الدولة الأوربية هي مربوطة بواسطة إجراءات عامة و أرضية موحدة لمعالجة الدفعات ذات المبالغ الكبيرة؛
- **نظام الدفع الدولي سويفت:** هو عبارة عن شبكة عالمية تربط المصارف العالمية ببعضها البعض لإرسال واستقبال الرسائل المالية وغير المالية، تسهيلا لإجراءات العلميات المصرفية بين تلك المصارف في إطار نظام الكتروني متطور. يقوم نظام سويفت علي إرسال وتوزيع الرسائل الالكترونية بين المشتركين بشكل امن ومؤكد في الوقت الفعلي الذي لا يتجاوز 10 ثاني حول العالم. [1]

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية

تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكال تتلاءم وطبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت تتمثل في (نقود الكترونية، الشيك الالكتروني، بطاقة بنكية، بطاقة ذكية)

الفرع الأول: النقود والشيكات الالكترونية

أولا_ النقود الالكترونية

تعرف النقود الالكترونية: "أنها مجموعة من البروتوكولات و التواقيع التي تتيح للرسائل الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية".

بعبارة أخري فان النقود الالكترونية أو الرقمية هي" المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية لتي اعتدنا تداولها "

وفي الواقع فإننا نستطيع أن نعرف النقود الالكترونية بأنها" قيمة نقديو مخزنة علي وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما أو غير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظي بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كادات للدفع لتحقيق أغراض مختلفة". [2]

ويجب أن تتوفر في النقود الالكترونية موصفات أساسية أهمها :

- الفاعلية، الأمان، وسهولة الاستعمال؛
- القبول علي نطاق واسع؛
- عدم كشف هوية مستخدميها وتفصيل عملياتها؛
- إمكانية تعدد وتنوع استخدامها كالتسويق والبيع والشراء عبر الانترنت.[1]

[1] نادر عبد العزيز الشافي، مرجع سابق، ص74-74.

[2] مصطفي يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة ، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2011 ، ص19.

ثانيا _الشبكات الالكترونية

يعرف بأنه" محرر رقمي معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي وفق شروط مذكورة في القانون يتضمن أمرا من شخص هو الساحب إلي شخص آخر يكون مصرفا وهو المسحوب عليه بان يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك، وهو المستفيد أو حتي لمصلحة الساحب نفسه مبلغا معينا من النقود بمجرد الاطلاع علي الشيك "،[2] ويتضمن البيانات التالية:

- وقم الشيك؛
- اسم الدافع ؛
- اسم المستفيد؛
- القيمة التي ستدفع؛
- التوقيع الالكتروني؛
- وحدة العملة المستعملة؛
- تاريخ الصلاحية. [3]

الفرع الثاني: البطاقات البنكية والبطاقة الذكية

أولا_ البطاقات البنكية

هي بطاقة بلاستيكية ممغنطة تمكن حاملها من الحصول علي النقود عن طريق آلات الصرف الآلي ، كما تمكن أيضا من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريد من خدمات وذلك دون ان يكون حاملا مبالغ كثيرة من الأموال، قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف كما تتضمن البطاقة البنكية عدة بيانات: " اسم البنك الذي اصدر البطاقة، اسم حاملها ، رقم حساب حامله، الرقم التسلسلي للبطاقة مدة الصلاحية، نموذج التوقيع ".[4]

[1] منير الجنبيهي و ممدوح الجنبيهي، مرجع سابق، ص14.

[2] عدنان بن جمعان بن محمد الزهراني، أحكام التجارة الالكترونية في الفقه الإسلامي، ط1 ، دار العلم ، 2009، ص 172.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص6 2.

[4] احمد محمد غانم، ادارة البنوك المكتبة المصرفية، ط1، مصر، 2008، ص 99.

1 -أنواع البطاقات البنكية

تنقسم الى:

أ -البطاقات الائتمانية

هي بطاقة أساسية مضمونة بودائع التوفير ذات فوائد حيث تستعمل لضمان الائتمان الذي توفره لحاملها، حيث لا تتيح للأفراد غير المؤهلين الحصول علي بطاقة الائتمان التقليدية لافتقارهم إلي ماضي ائتماني في معرفة، كما أنها تستعمل كأي بطاقة ائتمانية اعتيادية وتصنف البطاقة الائتمانية من بين أنواع البطاقات البنكية من حيث الاستخدام .[1]ويمكن تقسيم هذا النوع بدوره إلي قسمين وهما:

- البطاقة الائتمانية المتجددة : تستخدم كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، فهو يتيح لصاحبه الحصول علي السلع والخدمات فور تقديمها والدفع الآجل لقيمتها وذلك للبنك المصدر لتلك البطاقة في حدود مبالغ معينة؛
- البطاقة الائتمانية غير متجددة : تستخدم كأداة وفاء وائتمان عن فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مابين البنك و العميل غالبا لا يتعدي الشهر، وتختلف عن سابقها في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل خلال الشهر الذي تم فيه السحب.[2]

ب-البطاقات غير الائتمانية

- البطاقة المدنية: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولة بناءا علي وجود أرصدة فعالة للعميل في صور حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له؛[3]
- بطاقة الدفع مقدما: هي البطاقة التي يشتريها العميل ويدفع ثمنها سلفا، تقوم علي أساس مبلغ محدد يمثل متفقا عاما لها ليتم الخفيف التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها ولا تتيح لحاملها الاستفادة من أي ائتمان؛
- بطاقة أجهزة الصراف الآلي: وتسمي كذلك البطاقة الالكترونية وهي مخصصة للقيام بالعمليات المصرفية الالكترونية عبر أجهزة الصرف الآلي المحلي أو الدولي، وتستخدم أيضا في الشراء من التجارة الذين لديهم آلة يدوية أو الكترونية إضافة إلي عمليات السحب أو كشف الحساب أو غيرها من

[1] خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، الأردن، ط2، 2005، ص 31.

[2] نادر شعبان إبراهيم، النقود البلاستيكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص17.

[3] نادر عبد العزيز الشافي، مرجع سابق، ص23.

الأجهزة التي تقرأها الأشرطة الممغنطة، حيث يحصل العميل علي الخدمة التي يريد بمجرد إدخال البطاقة في الجهاز كتابة الرقم السري. [1]

ثانيا: البطاقة الذكية

تعريف البطاقة الذكية: هي بطاقة ائتمانية تفاعلية تحمل معها استشرافا لمستقبل البطاقات البلاستيكية، غير علي الرغم من توافر التكنولوجيا اللازمة لإصدارها واستعمالها فإنها لم ترضي بعد بالإصدار والاستعمال عن النطاق الواسع، أما عن مضمونها فهذه البطاقة تتضمن قطعة دقيقة، أو شريط الكترو ني مغناطيسي قابل للقراءة الكترونيا وبقدوره التفاعل مع وحدات الصرف الآلي أو أية آلات أخري، ففي كل مرة يتم بها إجراء معاملة ما يتم تخفيض خط الائتمان المدان بمقدار المبلغ التعامل به وذلك من خلال ذاكرة البطاقة.

1-أنواع البطاقة الذكية

- البطاقة التلامسية: هي أشهر أنواع البطاقات الذكية شيوعا وينبغي وضعها في جهاز القراءة بحيث يحدث التلامس مباشرة على سطح الاتصال الذهنية في البطاقة حيث يحدث نقل الأوامر والبيانات عبر نقط التلامس المادي الكهربائي؛
- البطاقة ألا تلامسية: وهذه البطاقة لا تتطلب التلامس مع جهاز القراءة وإنما تقريبها لمسافة معينة من جهاز القراءة وذاك لوجود هوائي في كل من بطاقة وجهاز القراءة؛
- البطاقة المزدوجة: هذا النوع من البطاقات ذات الاستخدامات المتعددة تجمع في تصميمها بين إمكانية التواصل مع القارئ عن بعد وعن طريق الملامسة الفعلية تحتوي على ثماني دبابيس للاتصال بالقارئ وتحتوي أيضا على خاصية الهوائي للاتصال عبر موجات الراديو، تستخدم في المقرئات ذات التلامس لإيداع المال وعديمة التلامس لدفع المبالغ المالية.[2]

[1] جلال عابد الشورة، وسائل الدفع الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط3، 2006، ص33.

[2] جلال عابد الشورة، مرجع سابق ، ص ص 35-36.

خلاصة:

يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة في تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات وانتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة وفعالية عالية، فقد أصبح العمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلي تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة أدائها وتخفيض تكلفتها بما يتماشى مع التكنولوجيات الجديدة، حيث شهدت البيئة المصرفية جملة من المستجدات والتطورات تتمثل في تطوير طرق الدفع الالكتروني والأدوات المالية الحديثة.

خلصنا من خلال ما تقدم أن التطور العظيم الذي شهدته الساحة الاقتصادية اوجب ضرورة إيجاد وسائل الكترونية تتلاءم مع متطلبات هذا العصر ولا تعرقل نمو التجارة الالكترونية، وهو ما زاد من وزن النسبي للنظام الالكترونية التي تسمح بتسوية السهلة والسريعة لكافة مدفوعات المعاملات التجارية باستخدام الطرق الالكترونية الحديثة.

تمهيد

تعتبر إدارة السياسة النقدية وتنفيذها المجال الرئيسي لعمل بنوك المركزية في المجتمعات الرأسمالية لما لهذه البنوك من سيطرة تكاد تكون شبه كاملة في هذا الميدان، ومع انتشار الصيرفة الالكترونية بدأت البنوك المركزية تركز بشكل متزايد على الأنشطة المصرفية الالكترونية، الأمر الذي أحدث تركيبة مخاطر أمام البنوك، وخلق تحديات لها تجاه عملية التحكم فيها هذه المخاطر.

نظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الالكترونية للاقتصاد وكمحاولة للجزائر لنهوض باقتصادها من حالة الركود المزرية وتسريع وتنشيط حركته رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي ومواكبة كل ما هو جديد، مما قد يؤثر على دور البنك المركزي (بنك الجزائر) في إدارة السياسة النقدية، لهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لواقع الصيرفة في الجزائر ومدى تأثر دور بنك الجزائر بعد اعتماد أساليبها.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- تأثير الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية على السياسة النقدية؛
- مدخل عام لبنك الجزائر كسلطة نقدية؛
- إدارة بنك الجزائر للسياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية.

المبحث الأول: تأثير الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية على السياسة النقدية

إن وسائل الدفع الالكترونية بما في ذلك النقود الالكترونية تم تصميمها من أجل تسهيل المعاملات التجارية والبنكية عبر شبكة الإنترنت، وان اتساع التعامل بها من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية، مما يؤثر على المعروض النقدي وعلى دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، ومن جهة أخرى تعتبر الصيرفة الالكترونية جانبا هاما من جوانب التجديد في القطاع المصرفي، حيث أصبحت التعاملات المصرفية الاقتصادية أكثر تعقيدا ومحفوفة بالمخاطر، وهو ما يتطلب اهتماما متزايدا بإدارة المخاطر من أجل ضمان أمن وسلامة الجهاز المصرفي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تأثير النقود ووسائل الدفع على السياسة النقدية ومخاطر وتحديات البنك المركزي في إدارتها.

المطلب الأول: تأثير النقود الالكترونية ووسائل الدفع على السياسة النقدية

أولا التأثير على وظائف البنك المركزي

1-أثر وسائل الدفع الالكترونية على البنك المركزي كبنك لإصدار النقود:

من أهم خصائص النقود الالكترونية حرية إصدارها من طرف البنوك التجارية أو المؤسسات المالية ونتيجة المنافسة بين البنوك فمن الممكن أن يؤدي إلى إفلاس البنوك، كما ئؤدي إلى تقليل المصداقية في هذه النقود.[1]

نشير في هذا المجال إلى أن النقود الالكترونية هي جزء من جانب الخصوم بالنسبة لمصدري هذه النقود وبالتالي يجب الاهتمام بجانب الأصول لمصدري هذه النقود، فمصداقية النقود الجديدة وكذلك وسائل الدفع تتوقف على مراقبة مكونات الأصول المحتفظ بها لدى مصدريها، أي ترتبط بمدى سلامة المركز المالي وعدم وجود أصول ذات مخاطر عالية عند مصدري هذه النقود.

يمكن القول بصفة عامة أن وظيفة الإصدار النقدي عند البنك المركزي تتأثر إلى حد كبير بدخول أطراف أخرى في عملية إصدار النقود الالكترونية، ولكن درجة التأثير تتوقف على مايلي:

- في حالة احتكار البنك المركزي لإصدار النقود الالكترونية، فسوف يحتفظ بوظيفته الخاصة بإصدار النقود ولكن في شكل أخر؛

[1] حسام الدين على صادق، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2013، ص311.

- في حالة استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية، فان وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف يتأثر بدرجة كبيرة ؛[1]
- في حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام جديد للمدفوعات تسيطر عليه النقود الالكترونية، فان وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف يتم إلغاؤها.

إن إحلال النقود الالكترونية محل النقود التقليدية الحاضرة سوف يؤدي إلى انكماش ميزانية البنك المركزي، وبالتالي فان أرباح البنك المركزي سوف تنخفض، وعادة ماتكون هذه الأرباح أكبر من مصاريف التشغيل وبالتالي فان انخفاضها سوف يضع البنك في وضع لا يستطيع معه تغطية تكاليف التشغيل، مما يؤثر على استقلالية البنك المركزي.[2]

2-أثر النقود الالكترونية على البنك المركزي كبنك البنوك وكملجأ أخير للاقتراض:

يتموقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي إذ يشرف على هذا الجهاز وينظمه، فهو يقوم بإعادة خصم أللأوراق التجارية كما يحتفظ بودائع البنوك التجارية، وهو المقرض الأخير الذي تلجأ إليه هذه البنوك.

إن ظهور النقود الالكترونية أثر على دور البنك المركزي بصفته بنكا للبنوك إذ أن هذا الدور بدأ ينخفض فقد تستمر بعض البنوك المركزية في أداء دور المقرض الأخير للمؤسسات المالية الكبيرة، لكن الحاجة لهذا المقرض قد تنخفض في عالم تنتقل فيه المعلومات بشكل فوري فيما يتعلق تقريبا بكل النشاطات وكل المؤسسات، كما تتوقف قدرة البنوك المركزية للقيام بعمليات التسويات بين البنوك الاحتياطي النقدي، وخاصة وأن هناك العديد من الحالات يمكن فيها إجراء المقاصة بين البنوك مثل الحالات التالية:

- التسويات الالكترونية الثنائية بين البنوك دون الحاجة للرجوع إلى البنك المركزي حيث أنه من الممكن أن تتم إجراء جميع الصفقات الكترونيا ، مع عدم قدرة السلطة المركزية على مراقبة هذه التحركات؛
- وجود بعض الهيئات الخاصة للقيام بعملية المقاصة بين البنوك.[3]

---

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص156.

[2] مريم ماطي،البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه،علوم اقتصادية، تخصص:نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 122.

[3] محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، 12/10 ماي2003، ص168.

3-أثر النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان:

مع ظهور النقود الالكترونية يبدو إن إي محاولة يقوم بها البنك المركزي للتوجيه ستكون بلا جدوى وذلك بسبب الاتجاه المتزايد للبنوك لإصدار مثل هذه النقود، كما أن خدمات المدفوعات الالكترونية المقدمة عبر الانترنت غالبا ما يصعب السيطرة عليها أو توجيهها، ذلك لان الانترنت ما هي إلا شبكة معلومات ليس لها وجود مادي تقليدي ولا تعترضها حدود سياسية أو عوائق اجتماعية، وبافتراض أن الحكومة ماأصدرت تشريعا يقيد أو يمنع المعاملات المالية عبر شبكة الانترنت فلنا أن نتوقع أن يتجه جمهور المتعاملين في هذا البلد إلى البحث عن فرص التعامل في الخارج لتحقيق مكاسب لمعاملاتهم المالية، إن طبيعة الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنت) تجعل من الصعب على البنوك المركزية حصر أرصدة المعاملات الالكترونية، وهذا ماقد يؤدي إلى تحقيق قبضة البنك المركزي في توجيه الائتمان.[1]

4-أثر النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكا للحكومة:

يعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار والوكيل المالي للحكومة، الذي ينوب عنها في معاملاتها المالية الداخلية والخارجية بالإضافة لكونه الهيئة التي تشرف على تطبيق جزء هام من السياسة الاقتصادية العامة للحكومة، المتمثلة في السياسة النقدية والتسوية النهائية بين المؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الالكترونية.[2]

ثانيا: التأثير على أدوات السياسة النقدية:

لإيضاح تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية سنتناول تأثيرها على أدوات الكمية الثلاث كما يلي:

1-تأثير النقود الالكترونية على سعر إعادة الخصم:

كما يسمى سعر البنوك هو معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة الخصم الأوراق المالية للبنوك التجارية، يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود القانونية، وبالتالي فان هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستدخل في خزينة البنوك، لأن مصدري النقود الالكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الالكترونية في أرصدتهم البنكية.

---

[1] صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية في الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، 11/10 ماي2003، ص328.

[2] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص229.

ستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل الودائع مع البنك المركزي ولهذه الطريقة فان احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن حجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فان هذه البنوك ستختار أمرين:

- إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير بنكية وفتح مزيد من القروض؛
- وإما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من بنك البنوك.[1]

إن ظهور النقود الالكترونية جعل احتياطات البنوك التجارية تزداد، يمكن القول أن سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان ،وذلك لأن إقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فانه لن يؤثر على حجم الائتمان لأنه لايوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية.[2]

2-تأثير النقود الالكترونية على الاحتياطي القانوني:

يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي قانوني على شكل رصيد دائن، إذ يمكن للبنك المركزي التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ، عن طريق استعمال هذه الأداة _الاحتياطي القانوني_ وذلك بتغيير نسبتها.[3]

يمكن أن تأثر النقود الالكترونية على الاحتياطي القانوني وذلك بشكل التالي:

- على حجم الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي: إن التحول لاستخدام النقود الالكترونية محل النقود القانونية سيرفع من مستوى الاحتياطي القانوني وذلك لأن زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي؛
- على فعالية سياسة الاحتياطي القانوني كأداة لمراقبة الائتمان: مما سبق تبين لنا أن حجم الاحتياطي يزداد بازدياد استخدام النقود الالكترونية، وبالتالي تزداد سيوله البنوك التجارية، فيتقلص الطلب على الاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي، وبالتالي فان ظهور النقود الالكترونية سيحد من فعالية سياسة الاحتياطي القانوني، لأنه سيكون لدى البنوك التجارية فائض في النقود المودعة، وتزداد سيولتها

[1] صفوت عبد السلام، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية على إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص79.

[2] محمد إبراهيم محمود الشافعي، المرجع السابق، ص 158.

[3] صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص342.

بشكل ملحوظ كما أن النسبة المفروضة على الودائع العملاء لن تؤثر كما هو مطلوب لتقييد الائتمان أو تشجيعه؛[1]

3-تأثير النقود الالكترونية على سياسة السوق المفتوحة:

إن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن تؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى أدوات المهمة سيخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة وذلك من ناحيتين:

- من الناحية الأولى: إن قيام الأفراد باستخدام النقود الالكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة (كاش) وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد مايزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه ألا إن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على مقدرتها على فتح الائتمان؛
- من الناحية الثانية: إن التوسع في استعمال النقود الالكترونية سيقلص البنك المركزي بشكل ظاهر وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقليص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة.

هناك من يرى بأن النقود الالكترونية ستؤثر على السياسة السوق المفتوحة إيجابا، حيث يرون بأن استخدام عمليات السوق المفتوحة الكترونيا عبر الشبكة، سيكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية، حيث تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخليا وخارجيا وبالتالي يمكن للتوازن النقدي أن يعود بصورة أسرع ولكن مايجدر الإشارة إليه أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقار لمعظم متطلباتها.[2]

ثالثا: تأثير النقود الالكترونية على أهداف السياسة النقدية:

سنقوم بدراسة تأثير النقود على أهداف النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود والطلب على النقود:

1-تأثير النقود الالكترونية على عرض النقود:

من المعروف أن عرض النقود يتكون من أوراق البنكنوت والنقود المساعدة والودائع البنكية، وان تأثير النقود الالكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M_1 يتوقف على عدة عوامل أهمها قدرة الجهاز البنكي على

[1] برهان عثمان حسين البزرنجي، الابتكارات الحديثة في أنظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة النقدية، رسالة دكتوراه، علوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007، ص94.

[2] محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع السابق، ص108.

التوسع في الائتمان ، والاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الالكترونية، والطلب على الودائع كما يلعب البنك المركزي دورا كبيرا في تأثير النقود الالكترونية على عرض النقود لأنه يملك كافة الإجراءات لذلك، لدراسة تأثير إحلال النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت في كمية وسائل الدفع الجارية M_1 ، يجب أن يضاف إليها رصيد النقود الالكترونية.

إن التحول إلى استخدام النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر على كمية وسائل الدفع الجارية بطريقتين:

- إن إحلال النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر مباشرة على كمية وسائل الدفع بتخفيض الطلب على أوراق البنكنوت؛
- إن هذا التحول سيتغير من رصيد الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي وبالتالي سيتغير من حجم الودائع الجارية، مما يغير من إجمالي كمية وسائل الدفع الجارية.

2-تأثير النقود الالكترونية على طلب النقود:

لمعرفة تأثير التعامل بالنقود الالكترونية على تضاؤل أو إخفاء التعامل بالنقود التقليدية يجب الإشارة إلى إن القاعدة النقدية تتضمنها مطلوب البنك المركزي ويتكون من جزأين:

- الجزء الأول: يشمل العملات التقليدية ورقية ومعدنية التي يحوزها الأفراد للتعامل بها كوسائل دفع.
- الجزء الثاني: يشمل الاحتياطات القانونية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي وهي نسبة قانونية من حجم الودائع، وهي تتناسب مع حجم المعاملات الاحتياطي القانوني التي يرسمها البنك المركزي وفقا لظروف الدورة الاقتصادية.

بالنظر إلى مكونات القاعدة النقدية فان الطلب القطاع الخاص على الأصول يتناسب بوضوح مع القيمة النقدية للمعاملات في الاقتصاد الوطني، وبذلك يجري تنويع عرض القاعدة النقدية والذي يجد مباشرة من تدفق الإنفاق في صورة نقدية، ومن هنا فمن المحتمل أن يؤدي انتشار التعامل بالنقود الالكترونية إلى تقليص الطلب على نقود التقليدية.[1]

[1] أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصاريف الالكترونية في إدارة السياسة النقدية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد9، 2001، ص88.

المطلب الثاني: مخاطر وتحديات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية

الفرع الأول:إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية

أولا: المخاطر التي تواجه الصيرفة الالكترونية

1-المخاطر الاحتيالية:

لها عدة أوجه منها: تقليد وسائل استعمال الحاسوب أو تزوير معلومات مطابقة لذلك الموجودة في برنامج المعلومات أو تعديل طرق العمل الداخلية للبطاقات المصرفية أو بعض المعلومات بخصوص الأموال الالكترونية الصحيحة بطريقة غير شرعية(تبييض الأموال)، وأيضا احتيال الأفراد من أجل الحصول على معلومات خاصة بشخص ما أو جهة معينة بطريقة جد سهلة في وجود الانترنت وهذا ما يصعب عملية مراقبة العملاء والحد من هذه التجاوزات .[1]

2-المخاطر القانونية:

تكون المخاطر القانونية عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية والتشريعات النافذة والأعراف المصرفية والتجارية، أو في عدم وجود النظم القانونية الواضحة والدقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة ، وفي حالة قيام البنوك بتوسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق المعاملات الالكترونية وعدم العلم والمعرفة الكاملة بلوائح والقوانين المحلية في بلد ما قد تنتهك البنوك الافتراضية قوانين حماية المستهلك بما في ذلك جميع البيانات والخصوصيات مما يعرضها لخسائر عن طريق الدعوة القانونية أو الجرائم التي تجرى ملاحقتها بسبب تنازع الاختصاص.[2]

3-المخاطر الإستراتيجية:

إن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زادت من حدة المنافسة بين المؤسسات المصرفية ذاتها من ناحية، وبينها وبين المؤسسات غير المصرفية من ناحية أخرى، ونجد أن اختلاف طبيعة الاستراتيجيات المواكبة قد تعرض البنوك إلى مخاطرة كبيرة في حالة عدم سلامة عمليات التخطيط وتنفيذ

[1] خالد ممدوح إبراهيم، فن التحقيق في الجرائم الالكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص435.

[2] سليمان ضيف الله الزين، التحويل الالكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية ،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012،ص212.

الاستراتيجيات الصيرفة الالكترونية، وعلى البنك المركزي التأكد من قيام البنوك العامة بدراسة تقييم الايجابيات والسلبيات المرتبطة بخياراتها الإستراتيجية .[1]

4-المخاطر التشغيلية:

تكون متعددة المصادر من أهمها تلك التي ترتبط بحقيقة اعتماد الكثير من البنوك بطرف ثالث البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم الصيرفة الالكترونية، مما يعرض هذه البنوك لأخطار على مستوى تشغيل العمليات في حالة كون أنظمة الصيرفة الالكترونية غير مكتملة ومتكاملة، مما يحتم على البنوك التأكد من مراقبة تلك العمليات والتحكم فيه بشكل المطلوب وعلى البنك المركزي متابعة وتقييم قدرة واستمرار البنوك العاملة في مراقبة كل العمليات والحفاظ على سيرها وإدارة الأنظمة الداخلية بما يناسب الدولية منها.[2]

5-المخاطر التنظيمية:

نظرا لان المعاملات المصرفية الالكترونية تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم فان هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف، لذا وضع مايسمى (الترخيص) من أجل القيام بهذه الخدمات المصرفية، فالبنك المرخص له بالعمل له خارج الحدود والذي يرغب في تقديم خدماته عليه إنشاء فروع تابعه له مرخص لها من الدولة التي يريد أن يقدم فيها خدماته المصرفية. من هنا يتعين على البنك المصرفي التأكد من إطلاق البنوك لأنشطتها في ميدان الصيرفة الالكترونية عبر حدود دولتها يتماشى تماما مع امتلاك تلك البنوك للأنظمة الملائمة لإدارة المخاطر وأيضا الخبرة الكافية لإدارة هذه المخاطر بفعالية كبيرة.[3]

ثانيا: مبادئ إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية

تشمل مايلي:

1-تقييم المخاطر

يشمل تقييم مايلي:

- تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه؛
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.[4]

[1] محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص135.

[2] محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص223.

[3] كمال رزيق وعلاش أحمد، الخدمات البنكية الالكترونية، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد 6، ماي 2005، ص139.

[4] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص118.

2-الرقابة على التعرض للمخاطر

تشمل هذه الرقابة المجالات التالية:

- تنفيذ السياسات وإجراءات التأمين؛
- إحاطة العملاء على العمليات المصرفية الالكترونية وكيفية استخدامها؛
- إعداد خطط الطوارئ؛
- إعداد خطط الطوارئ البديلة في حالة إخفاق النظم عن أداء الخدمات ؛
- إبرام عقود بديلة مع مقدمي الدعم الفني للآخرين في حالة إخفاق المقدمين الأساسيين.[1]

3_متابعة المخاطر

تتمثل فيما يلي:

- إجراءات اختبارات دورية للنظم: يكون من ضمنها إجراء اختبار أماكن الاختراق الذي يهدف إلى تحديد وتعزيز تدفق البيانات، وإجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فعالية إجراءات التأمين؛
- إجراءات المراجعة المراجعة الداخلية والخارجية: وذلك بتتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءات وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات متطورة والتزام البنك بها؛ [2]

الفرع الأول: أساليب مواجهة البنك تحديات الصيرفة الالكترونية

لقد واجهت البنوك المركزية صعوبة في إدارة السياسة النقدية في ظل تحديات الصيرفة الالكترونية وسرعة انتشار النقود الالكترونية، وأصبح لزاما عليه إيجاد حلول لهذا للحد من جملة المخاطر المفروضة وذلك بالارتكاز على الأدوات التنظيمية الجديدة، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا- أسلوب التطويع والتشريع

1-التطويع والمواكبة:

[1] عبد الهادي مسعودي ، الأعمال المصرفية الالكترونية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص30.

[2] إبراهيم الكرسانة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص20.

حيث أصدر بنك التسويات الدولية في 2001 كتاب عن مبادئ إدارة مخاطر المعاملات المصرفية والالكترونية يوصي بالاعتماد على الجوانب الرئيسية لعمليات الرقابة والأمانة والتي ينبغي أن تتضمن مايلي:

- التحقق من هوية الزبون: من خلال وضع أرقام مشفرة والتأكد من صحة البيانات المدرجة وذلك بالتعاقد على البيانات المرسلة عبر شبكة الانترنت لتقليل من عمليات التلاعب والتزوير؛
- ضمان الفصل بين المسؤوليات على نطاق نظم المعاملات المصرفية الالكترونية وقواعد البيانات؛
- تحديد القانون المطبق على العقد في حالة حدوث نزاع؛
- ضمان حصول موظفي جهات التنظيم والإشراف على الخبرة الالكترونية لتقييم المتغيرات المحتملة من المخاطر. [1]

1-التشريع والتقنين:

تقتضي عملية الخدمة المصرفية الالكترونية للتصديق القانوني وتتم عملية التصديق وفق:

- التوقيع الالكتروني: وذلك يكون عن طريق الإمضاء الآلي أو عن طريق التوقيع الرقمي؛
- الإثبات: أي وجود نظام مرن للإثبات متعلق بالعمليات المصرفية يقتضي إعادة التفكير في التعريفات والتراخيص للأدوات الضابطة الكترونيا، بحيث يصبح بالمكان ضبط وضع السياسة النقدية الجديدة وبهذا تكون عملية إدارة الشبكات الالكترونية والأوراق المالية والمصرفية الممكنة.[2]

ثانيا- أسلوب التنسيق والتكامل

1-التنسيق:

من أجل ضبط الحياة النقدية الجديدة عبر الحدود وخارجها يجب أن يتحقق نوع من الانسجام والتنسيق الدوليين في مجال المعاملات المصرفية، أي تكثيف التعاون بين جهات الإشراف(بنك مركزي) العابرة للحدود وهذا يتطلب تنسيق القوانين والممارسات محليا ودوليا بالالتزام (باتفاقية بازل أو عبر بنك التسوية الدولية).

2-**التكامل:**

[1] كمال رزيق وعلاش أحمد، مرجع السابق، ص141.

[2] نفس المرجع، ص141.

أمام قضايا تكنولوجيا المعلومات ومخاطر التشغيل أصبح من الضرورة توحيد أحكام التشريعات وقوانين من ناحية ورسم سياسة نقدية ناجحة من ناحية أخرى، وأن تقييم الوضع الحالي جعل هذا الأمر تحديا قويا من الجهات المشرفة وفي ظل تشتت الجهود الدولية وتناقضها يصعب تحقيق التكامل والتوحيد في هذا المجال.[1]

المبحث الثاني: مدخل عام لبنك الجزائر كسلطة نقدية

باعتبار بنك الجزائر صاحب السلطة النقدية الحقيقي في الجزائر والمسؤول عن إدارة السياسة النقدية سنقوم بدراسة هذه الهيئة.

المطلب الأول: مفهوم بنك الجزائر

ينقسم هذا الفرع إلى قسمين هما نشأة بنك الجزائر وتعريفه، وهي كالتالي:

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13-12-1962،على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة. وكان رأس ماله بحوالي 40 مليون فرنك مملوك بالكامل للدولة،[2] زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في إن واحد، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئا فشيئا إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار. وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز الجزائر نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها ، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة. [3]

وقد حول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية التالية:

---

[1] محمود سحنون، النقود الالكترونية وأثرها على المصارف المركزية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد9، 2006، ص35.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص57.

[3] كميلية بوكرة، تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية_دراسة حاله الجزائر_، مذكرة ماجستير،علوم اقتصادية، تخصص:تمويل دولي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2010/2009، ص164.

- ممارسة احتكار الإصدار النقدي؛
- دور مصرفي الخزينة؛
- معاينة السيولة لدى البنوك الأولية.[1]

الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

عرف الأمر رقم 03-11الصادر في 26أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده (09-10-11-12) بنك الجزائر بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعي البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للإحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة"، ويسير بنك الجزائر جهازين رئيسيين هما: المحافظ ومجلس النقد والقرض[2]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

أولا-المحافظ ونوابه:

حسب الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، وحسب المواد رقم(13-14-15-16-17) من هذا الأمر، يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يترأسه المحافظ، ومن بين أعضائه الثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما يتم إقالة كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا، يتولى المحافظ شؤون إدارة بنك الجزائر، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ماينص عليه القانون.[3]

ثانيا-مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض:

[1] محفوظ العشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص30.

[2] المادة رقم 9 الى11 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003.

[3] المادة رقم 13الى 14من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حين كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض، وحسب المواد من 18الى 25 من الأمر رقم(03-11) المتعلق بالنقد والقرض، فان مجلس إدارة بنك الجزائر من:

- المحافظ رئيسا؛
- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء؛
- ثلاث موظفين سامين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين سابقا عند الإقصاء.[1]

حسب المواد من المادة 58 إلى 62 من الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، فان مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الأتي ذكرهم:

- أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر؛
- شخصان يختاران لقدراتهما الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

يستدعي المحافظ المجلس الاجتماعي ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويكون حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعه، كما أن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة للأصوات، ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسه كلما دعت الضرورة لذلك، كما يجتمع أذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك.

يرأس مجلس النقد والقرض محافظ البنك الجزائري الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، كما تتم عملية التصويت على القرارات بنفس الطريقة التي يعمل بها مجلس الإدارة.[2]

ثالثا- مراقبة بنك الجزائر:

حسب المادتين(26، 27) من الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة مكونة من مراقبين، يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنتهي مهامها بموجب مرسوم رئاسي أيضا، ويشترط

[1] المادة رقم 18الى 25 من الأمر رقم11/03 من قانون النقد والقرض.

[2] المادة رقم 58 إلى 62 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض.

في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات لاسيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزية، وتؤهلها للقيام بمهمتها.[1]

رابعا– المديريات العامة:

إن هيكل بنك الجزائر وبالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا "11 مديرية عامة"، والتي تتفرع بدورها إلي مديريات مركزية وعددها 34 مديرية مركزية، وهذه الأخيرة بدورها تتفرع إلى نيابات مديريات وعددها 79 نيابة مديرية، وسنكتفي بذكر المديريات العامة، وهي كما يلي:

- **المديرية العامة للفرض والتشريع البنكي:** وظائفها القيام بعمليات تمويل البنوك، تسيير السوقين المالي والنقدي، التشريع البنكي ومنح رخص لإنشاء البنوك، تسيير البنوك التجارية؛
- **المديرية العامة للمفتشية العامة:** وتقوم هذه المديرية في إن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
- **المديرية العامة للشبكة:** ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر؛
- **المديرية العامة للإدارة والوسائل:** وتقوم بتسيير استغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة، بالإضافة إلي تسيير الوسائل العامة؛
- **المديرية العامة للموارد البشرية:** ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن، وكذلك تكوين الأطراف، وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها؛
- **المديرية العامة للعلاقات المالية والخارجية:** ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية، والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية؛
- **المديرية العامة للصرف:** ومن وظائفها مراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية الخارجية، وكذلك ميزان المدفوعات؛
- **المديرية العامة للصندوق العام:** وتقوم بإصدار إلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها؛
- **المديرية العامة للمطبعة:** وظيفتها طبع الأوراق النقدية والميداليات، والبرمجة والصيانة؛
- **المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية:** وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.[1]

[1] المادة 26، 27 من الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض.

المبحث الثالث: الصيرفة الالكترونية والدفع الالكتروني في الجزائر

سعيا من الجزائر لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت المصارف الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية وهذا منذ سنة 1997م، وفي ظل الانتشار الكبير لاستخدام النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية الأخرى حدث تغيير في استراتيجيات ودور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وهذا ماسنتطرق إليه في المبحث هذا.

المطلب الأول: واقع الصيرفة ووسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

الفرع الأول: مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

حرصا من الجزائر لمواكبة الأحداث وتدارك التأخر الحاصل في المجال المصرفي، قامت بمجموعة من الإجراءات أهمها:

أولا- شركة تأليه الصفقات البنكية والنقدية المشتركة "SATIM":

أنشأت شركة ساتيم في 25 مارس 1995، مابين المصارف الثمانية:" البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري". وهي شركة ذات أسهم رأسمالية 267 مليون دينار جزائري،[2] وذلك من أجل:

- تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري؛

---

[1] ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية_دراسة مقارنة بين تونس والجزائر_، _مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص51.

[2] ناصر سليمان، علاقة البنوك الإصلاحية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية المدنية "علاقة بنك البركة وبنك الجزائر "، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص262.

- تطوير وتسيير التعاملات النقدية مابين المصارف؛
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود؛
- وضع موزعات أليه في المصارف والتي تشرف عليها الشركة؛
- مركز معالجة النقدية بين المصارف: تشرف شركة ساتيم على مركز المعالجة النقدية بين المصارف، وتعمل على ربط التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدمات الخدمة بواسطة خطوط الشبكة الوطنية ومركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.[1]

ثانيا- الشبكة النقدية مابين البنوك" RMI":

في سنة 1996، قامت شركة ساتيم بإحداث مشروع لإيجاد حل للنقد بين البنوك" RMI"، وأول مرحلة من هذا المشروع تمثلت في إعداد شبكة نقدية الكترونية التي تستعمل شبكة الاتصالات DZ.PAC(شبكة إرسال المعطيات) ، وتهدف شركة ساتيم من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات الالكترونية؛
- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.[2]

1-الصرافات الآلية:

من أهم الشروط الواجب توفرها لإنجاح إي نظام للنقد الآلي وجود عدد كاف من الموزعات الآلية للأوراق النقدية وتوزيعها على نطاق واسع يساعد على استعمال البطاقة البنكية في أي مكان وزمان وقد بدأ إدخال آلات السحب الآلي للنقود بالجزائر سنة 1997، كما عرف عدد الصرافات الآلية في الجزائر تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة وهو مانحا ول توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم01: عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

السنوات :	2010	2011	2012	2013	2014	2015

[1] زهير زواش، دور_نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية_دراسة حالة الجزائر_، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2010،2011، ص06.

SATIM: Société Automatisations Des transactions Et Monétique.

[2] سمية عباسية، وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري_الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية_، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد6، ديسمبر2016، ص ص 351، 352.

عدد الصرافات الآلية:	636	647	543	473	539	570

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر، حيث نجد أنه بلغ أقصاه سنة 2011 ب647 صراف ألي، كما عرف تراجعا خلال السنتين المواليتين ليعاد الارتفاع مجددا حيث بلغ حوالي750 جهاز إلي غاية سنة 2015، وتستحوذ كل من BDL و CMEP على أكبر عدد ممكن من الصرافات الآلية تليهما BNA و BEA بينما تتوزع بقية الموزعات على ما تبقى من البنوك ومؤسسات المالية، هذا التذبذب في عدد أجهزة الصراف الآلي إن دل فهو يدل على صعوبة التحكم في هذه التقنيات الحديثة من خلالها.

2- نهائي نقاط الدفع الالكتروني:

يتم تركيبها واستعمالها لدى التجار، وهي موافقة للمعايير الدولية للأمان الخاص بالنقد الآلي، وتقبل البطاقات CIB للسحب التي يمكن من خلالها تسديد قيم المشتريات لدى التجار القابلي التعامل بالبطاقات البنكية سواء كانت هذه العمليات On_Line أي فيها إرسال طلب ترخيص من قبل مركز التركيز (في حالة البطاقات الكلاسيكية)، أو كانت العمليات Off_Line أي بدون اللجوء إلى طلب الترخيص من مركز التراخيص (في حالة البطاقات الذهبية)، كما تقبل البطاقات الوطنيةCIB أو كلتا البطاقتين الوطنية والدولية معا،[1] تتوزع هذه الأجهزة على عدة من البنوك يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم 02: أجهزة الدفع الالكترونية حسب البنوك خلال الفترة (2010-2015)

السنوات / البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CPA	1491	1554	1622	1647	1654	1686
BDL	575	575	338	188	188	188
BADR	317	317	317	317	319	373
BNA	52	57	57	57	57	65
BEA	329	329	332	322	-	-

[1] رحيم حسين ومعراج هواري، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية _واقع وتحديات_، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يوم 15/14ديسمبر2014، ص329.

سوسيتي جنرال	51	60	71	101	126	243
بريد الجزائر	47	47	47	47	47	47
بنك البركة	9	9	9	9	9	9
BNP باريباس	15	24	76	89	80	111
NATIXIS	3	5	5	40	41	73
AGB	6	46	89	155	208	232
السلام بنك	2	4	2	4	8	8
المجموع	2897	3047	2965	2986	2737	3035

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا التطور الملحوظ الذي عرفه عدد أجهزة الدفع الالكتروني في الجزائر وذلك على مستوى مجموعة البنوك الرائدة في المجال حيث ارتفع عددها من 2897 الى3035 سنة 2015، ويحتل القرض الشعبي الجزائري الصدارة في عدد أجهزة الدفع الالكترونية ب1686 جهاز سنة 2015.

ثالثا- الصيرفة على الخط:

في إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الالكترونية عملت على إيجاد خدمة من السوق المالي الجزائري، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تقدم أو تساعد المصارف الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات:

1-التعريف بالجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية:

نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية "DTAGRAMAEDI" الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي" Magact MultiMedia" و"Soft Anginering" ومركز البحث في الإعلام العملي والتقني "Cerist " لتنشأ شركة مختلفة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها(مؤسسات كبرى، مجموعات شركات، تجار، مهنيين، خواص ....)، وأنشأت هذه الشركة في 2004.[1]

2- خدمات الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية" AEBS":

[1] رحيم حسين وهواري معراج، مرجع سابق، ص18.

إن هذه الشركة أنشأت من أجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة "Des progiciels " وذلك من خلال:

- اقتراح حلول المصارف عن بعد؛
- تبسيط وتأمين المبادلات الالكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى؛

الخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي:

- الصنف الخاص بالبنك: DIAGRAM8_E_BANKING.
- الصنف التبادل الالكتروني للبيانات" EDI" متعدد الوجهات والأقسام " DIAGRAM_E_FILES"

تضمن تزويد زبائنها بكل التطور التكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها، كما يلي:

- التحليل الأول: تقوم بالعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة وتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها؛
- التركيب: ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة؛
- المتابعة المستمرة:وتكون بتقديم خدمات صيانة، التكوين، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.[1]

أن شركة" AEBS " تعتبر بالحق أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الالكترونية بما حققته من توفير هذه الخدمات، ولكن هذا ليمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية وهذا لتحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي والمالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواط في هذا المجال.[2]

الفرع الثاني: وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

أولا- البطاقات البنكية:

[1] ايت زيان كمال وايت زيان حورية، الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة الى مؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلافيديا، عمان، 5/4 جويلية2007، ص17.

[2] http//www.aebs_tech.com.consalte06/05/2019.12 :40.

بدأت الجزائر العمل بها في سنه1989م من طرف بنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائر البنك الوطني الجزائري، سنتعرف على أنواع البطاقات المعتمدة في الجزائر، والتي يمكن أن نذكرها كما يلي:

1-البطاقات المحلية:

هي بطاقات تسمح بعمليات السحب والدفع، متاحة لكافه الزبائن تقدر مدة صلاحيتها بسنتين باستثناء البطاقات الموجهة لعملاء البنك الوطني الجزائري (BNA) فتقدر مدة صلاحيتها بثلاث سنوات ونميز بين نوعين أساسيين يحملان نفس رمز "CIB" (بطاقة بنكية مشتركة):

- البطاقة العادية" Classique": هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها كل بنك، كمدا خيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى.
- البطاقة الذهبية" Gold": مقترحة أيضا من قبل البنوك إلى الزبائن يتم اختيارهم وفقا لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فان هذه البطاقة توفر خدمات إضافية، مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا.[1]

2- البطاقات الدولية:

هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع، موجهة لعملاء البنوك الذين يمتلكون حسابات بالعملة الصعبة، ويمكن أن نميز بين نوعين أساسيين:

- بطاقة " Visa Classique": يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر من أو يساوي 1500 أور على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.
- بطاقة" Visa Gold": يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000أورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم سبع عمليات.
- إضافة إلي بطاقة " Master Card" الدولية التي أصدرها بنك الخليج الجزائر (AGB)مؤخرا، ويعود السبب الرئيسي في قلة إصدار بطاقات بنكية دولية إلى قلة أماكن

[1] وهيبة عبد الرحيم، تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي_حالة الجزائر _، رسالة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2013، ص280.

استخدامها في السوق الجزائري، إذ يقتصر الأمر على بعض الفنادق الفخمة أو بعض الشركات الخدمات الخاصة بكبار رجال الأعمال. ومعظم طالبيها للتعامل بها في الأسعار الخارجية فقط.[1]

ثانيا– الشيك الالكتروني:

إن الشيك الالكتروني في الجزائر هو عبارة عن وسيلة من وسائل خدمات الصيرفة الالكترونية ذات الطابع المحلي والوطني، حيث أن الشروط ومبادئ استخداماته تفرض على البنوك من خلال القوانين والتشريعات، وتتم عملية طبع هذه الشيكات بشكل موحد على المستوى الوطني، وهو يحتوي على معلومات خاصة بحامله (الاسم، اللقب، رقم حساب العميل...)، بالإضافة إلى مجموعة من الأرقام التسلسلية والتي تدل على البنك، الوكالة، الفرع،،،، حيث أنه وعند مرور هذا الشيك على السكانير تحفظ هذه المعلومات وترسل إلى بنك الأصلي إذا تمت العملية من بنك أخر أو من منطقة أخرى، ويتم تجريد هذا الشيك من خلال نظام ATCI بواسطة المسح الضوئي لقيمة المبلغ.

يعتبر الشيك البنكي الالكتروني في الجزائر الأكثر استعمالا لتبني الدولة الدولة مايسمى بالمقاصة الالكترونية.[2]

الفرع الثاني: عصرنه وتحديث نظام الدفع

أولا– نظام التسوية الإجمالية الفورية "ARTS":

لقد جاء هذا النظام لمواكبة المعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية وذلك سنة 332006 ، إذ يرمز لهذا النظام دوليا والذي يعتبر نظاما مركزيا إلكترونيا يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي(RTGS) ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة لبلد ما من خلال الحسابات المركزية للبنوك.[3]

وفق المادة 02 للتنظيمية 05المؤرخة في 13 أكتوبر 2005 والمتعلقة بنظام التسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، يعتبر نظام الجزائر للتسوية الفورية (**Algérie Real Time Sottement**)، نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم

[1] ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية_حالة نشاط عن بعد _، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، 2004، ص115.

[2] رحيم حسين وهواري معراج، مرجع سابق، ص18.

[3] عبد الهادي مسعودي، مرجع سابق، ص148.

بها المشاركون في هذا النظام هو الأهمية النسبية لحجم (ARTS) فما يميز نظام الجزائر للتسوية الفورية العمليات من بنك إلى بنك مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن البنك.[1]

فما يميز نظام الجزائري للتسوية الفورية (ARTS) هو الأهمية النسبية لحجم العمليات من بنك إلى بنك مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن البنك.

جدول رقم 03 : تطور المعاملات المالية عبر نظام (ARTS) خلال الفترة 2010-2015

السنوات:	نسبة توافر نظام ARTS	عدد العمليات المنجزة	قيمة العمليات المنجزة (مليار دج)	عدد أيام العمل
2010	99.93	211561	587475	254
2011	99.77	237311	680123	251
2012	99.77	269557	535234	252
2013	99.99	290418	358026	253
2014	99.99	314357	372394	253
2015	100	334749	265141	255

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2010 إلى 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحكم في النظام ونقص تعثراته السنوية وذلك من خلال وجود تطور ملحوظ لنسبة توافر هذا النظام التي تقاس بواسطة العلاقة بين الافتتاح الرسمية لنظام المعاملات وزمن التعثر

[1] الجريدة الرسمية، النظام رقم 04_05 المؤرخ في 13 اكتوبر 2005 ، المتعلق **بنظام التسوية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، الصادرة ب15 جانفي 2006.

حيث بلغت نسبة توافر هذا النظام100% سنة 2015 ، والتي تعبر أيضا عن علاقة قياس الموثوقية لعمليات أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة بشكل عام .وفيما يخص حجم المعاملات المالية نلاحظ أنها في تطور مستمر بشكل نسبي مع زيادة عدد أيام العمل كل سنة، حيث بلغت 334749 .سنة 2015 مقارنة ب 211561 سنة 2010

أما بالنسبة لحجم مبالغ عمليات النظام فعرفت تطورا مستمرا بمقدار مليار دينار 587475سنة 2010 إلى 680123 مليار دينار سنة 2011 في حين عرفت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2013 تراجعا لمبالغ عمليات النظام، وفي سنة 2014 كان هناك تطور طفيف في حجم عمليات النظام مقارنة بالسنة التي سبقتها وفي سنة2015 كان هناك انخفاض في قيمة العمليات المنجزة، وهذا كله بسبب عمليات السياسة النقدية وعمليات المشاركين.

ثانيا- نظام المقاصة الإلكترونية الآلية عن بعد ATCI:

يعتمد هذا النظام على المعالجة عن بعد لتسوية المعاملات فيما بين البنوك، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة ATCI (interbancaire Algérie-Télé compensation) بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي 37 ، ويختص هذا النظام بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العامة، الشيكات، أو ا رق تجارية، تحويلات، عمليات على البطاقة، اقتطاعات آلية 38 ، وما يميز هذا النظام أنه :

-لا يقبل إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن 1 مليون دينار جزائري، كما يجب أن تنفذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الاسمية هذا المبلغ، ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل؛

_يفوض بنك الجزائر مهمة تسيير نظام ATCI لمركز المقاصة البنكية CPI ، هذا الأخير عبارة عن شركة أسهم وفرع تابع لبنك الجزائر.

وفيما يلي نوضح أهم تطورات المعاملات المالية من خلال استعمال هذا النظام في الجزائر[1].

الجدول رقم04 : تطور المعاملات المالية عبر نظام (ATCI) خلال الفترة 2010-2015

[1] وليد العايب، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص215.

السنوات	عدد عمليات الدفع بالمليون دينار	عمليات مبلغ الدفع بالمليار دينار	نسبة عمليات البطاقة في المعاملات الكلية%	مبلغ المعاملات بالبطاقات	نسبة الشيكات حجم في المعاملات الكلية	حجم عمليات الدفع بالشيكات بالمليون دينار	عمليات التحويل بالمليون دينار	نسبة عمليات التحويل في المعاملات الكلية
2010	13.818	8878.137	20	3.758 20	52.5	7.252	3.687	26.7
2011	17.062	10581.6	28.4	4.848	44.9	7.667	4.406	25.8
2012	17.387	1176 .6	22.7	3.953	46.2	8.034	5.277	30.1
2013	19.470	1266.1	23.5	4.570	42.2	8.210	6.479	32.3
2014	20.750	1397.9	22.0	4.560	40.9	8.490	7.470	36.0
2015	20.756	15892	14.9	3.089	41.82	8.490	8.748	42.15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2010 إلى 2015.

بالنسبة لطرق الدفع المستخدمة عبر هذا النظام، نلاحظ هيمنة الشيكات وتطور العمليات من خلال هذه التقنية، حيث تطور حجم عمليات الدفع من52.5 مليون دينار سنة 2010 إلى 8.490 مليون دينار سنة 2015 وفي المقابل عرفت المعاملات بالبطاقة التي تعتبر نسبة السحب فيها أكبر من الدفع ارتفاعا مستمرا في مبلغ المعاملات بمقدار0 4.56مليون دينار سنة 2014 مقارنة ب3.953 مليون دينار سنة 2011 وفي ظل سنة 2015 عرف التعامل بالبطاقات تراجعا حيث قدرت ب 3.089 مقابل تراجع في نسبة التعامل بهذه الوسيلة في المعاملات الكلية في 04 سنوات الأخيرة ، إذ بلغت نسبة 22 %سنة 2015 مقارنة % 28.4 سنة 2011، فهذا التراجع يدل على تفضيل المتعاملين لباقي أدوات الدفع الأخرى في ظل عدم زيادة فعالية هذه الأخيرة في إنجاز مختلف الصفقات.

أما بالنسبة لعمليات التحويل من خلال هذا النظام فقد عرفت تطورا مستمرا سواء في حجم المعاملات أو في نسبة المعاملات بالنسبة للمعاملات الكلية، حيث بلغ حجم عمليات التحويل 8.748 مليون دينار سنة 2015 بنسبة 15-42% مقارنة ب 2010 الذي سجل نسبة 25.8%.

المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية

الفرع الأول: سياسات بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية بعد اعتماد الصيرفة الإلكترونية

سنتطرق في هذا العنصر إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر بعد اعتماد الصيرفة الالكترونية والسياسة النقدية المنتهجة خلال الفترة (2010-2015) في ظل التطورات الاقتصادية والإصلاحات المستمرة

أولا: تطور الكتلة النقدية في الجزائر بعد اعتماد الصيرفة الالكترونية:

إن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي نتيجة لتداخل عدة قرارات وسلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع، وليست نتيجة لقرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها، فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية آو المتمثلة في النقود القانونية من الوراق والقطع النقدية، التي تضخها في الاقتصاد من وقت لآخر، بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع المختلفة(تحت الطلب ولأجل)، أما الطرف الآخر في عملية النمو المتزايدة في العرض النقدي، فيتمثل في سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعاملات اليومية والودائع الجارية، وودائع التوفير، وودائع الاستثمار، هذه الخيارات المتاحة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين نابعة أساسا من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلب فعلا هذا القدر أو ذاك من حجم عرض النقود المتداول في الاقتصاد بمختلف أجزائه أو مكوناته.

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية هامة وبناءات اقتصادية(مشاريع و بني تحتية) تطلب منها ذلك مزيدا من عرض النقود من أجل انجاز هذه الاستثمارات ، حيث عرف العرض النقدي في الجزائر نموا مستمرا، وربما نموا متسرعا في بعض الم ا رحل، وهو ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساسا إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وعليه فإن تحليل تطور عرض النقود يعتمد على دراسة فترة زمنية معينة والمحددة هنا من سنة 2010 إلى 2015 من أجل معرفة و استنتاج مصدر التوسع و الانكماش النقدي وأهم مسبباته وعلاقته بالصيرفة الالكترونية.

1- تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2015)

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود، وفيما يلي تحليلات لتطور عرض النقود لهذه الفترة ومن خلال الجدول والشكل أدناه :

الجدول رقم05: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج

	التداول النقدي خارج البنوك:	الودائع تحت الطلب:	العرض النقدي M1:	شبه النقود:	العرض النقدي M2:	ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية:	العرض النقدي M3:
2010	2098.6	3539.2	5638.5	2524.3	8162.8	795.5	8898.3
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	1094	10963.1
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11055.1	1349	12364.1
2013	3204	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	1481.3	13422.8
2014	3658.9	5944.1	9603	4083.7	13686.7	1483.3	15170
2015	4108.1	5153.1	9261.2	4443.3	13704.5	1244.6	14949.1

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا على تقارير بنك الجزائر

-La Banque d'Algérie, rapport2010_2015

الشكل رقم01: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

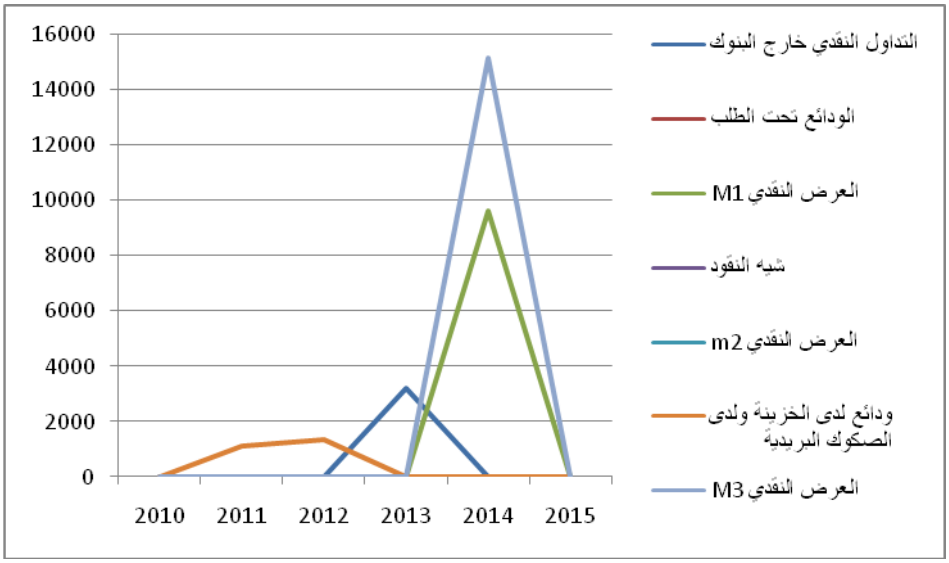

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم05 .

من خلال الجدول رقم03 نلاحظ في الفترة الممتدة من (2010-2015) تواصل العرض النقدي M1 في الارتفاع، حيث بلغ 5638.5 مليار دح سنة 2010 ليستمر في الارتفاع ليصل في سنة 2014 إلى 9603 مليار دح، ويعود سبب إلى ارتفاع الكبير في الودائع تحت الطلب، وفي تعارض كلى مع فترة(2010-2014) أين كان متوسط نحو الكتلة النقدية M2 يقدر بنسبة 13.4% سنويا، تميزت الوضعية النقدية المجمعة(باحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 0.13%.[1]حيث قدر المجمع النقدي M2 بقيمة 11941.51 مليار دح في سنة 2013 مقابل 11015.1 مليار دح سنة 2012 معدل ارتفاع سنوي قدره 8.41%. هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012.[2] أما العرض النقدي M3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هاته الفترة حيث تضاعفت قيمته 8898.3 مليار دح سنة 2010 إلى 14949.1 مليار دح سنة 2015، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية.

2- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2015)

تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية بتحديد العمليات التي تؤثر على تطور الكتلة النقدية والسيولة المصرفية(موارد المصارف في شكل ودائع لدى بنك الجزائر)

يبين لنا الجدول رقم 04 والشكل رقم 02 الموضح أدناه مايلي :

جدول رقم 06: مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

الوحدة: مليار دح

البيان:	صافي الموجودات الخارجية:	معدل النمو%	قروض الدولة:	معدل النمو%	قروض الاقتصاد:	معدل النمو%

[1] بنك الجزائر، تقرير سنوي 2015، ص131.

[2] بنك الجزائر، تقرير سنوي 2013، ص152.

5.88	3268.1	-2.75	-3392.9	10.20	11996.5	2010
14.03	3726.5	-0.40	-3406.6	16.05	13922.4	2011
15.06	4287.6	-2.13	-3334	7.31	14940	2012
20.26	5156.3	-2.96	-3235.4	1.91	15225.2	2013
26.15	6504.6	-38.42	-1992.3	3.35	15734.5	2014
11.88	7277.2	128.48	567.5	-2.28	15375.4	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا عللا تقارير بنك الجزائر

La Banque d'Algérie, rapport2010_2015

الشكل رقم 02: مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

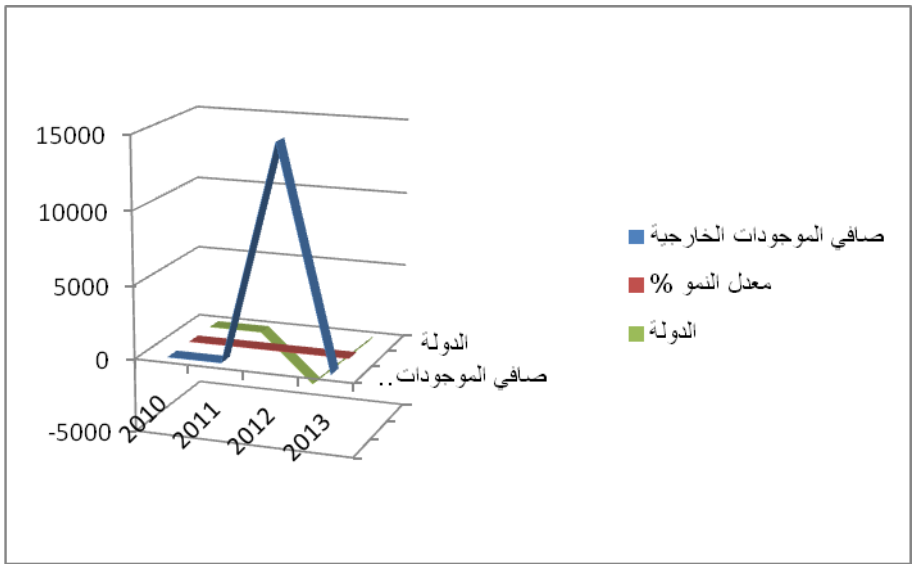

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم06.

خلال هذه الفترة (2010-2015) نلاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر ولكن بنسب نمو متذبذبة ومنخفضة، ففي سنة 2009 شهدت نسبة النمو للأصول الخارجية انخفاضا بشكل كبير بسبب الركود في قطاع المحروقات وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية ليعاود الارتفاع بمعدل 10.20% و16.05% سنتي 2010 و2011 على التوالي ثم ينخفض مجددا خلال السنوات الموالية حتى يصل نسبة نمو سالبة في سنة 2015 بسبب ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد نتيجة الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، واستمر الانخفاض في قروض الدولة بالقيم السالبة إلى أن أصبحت موجبة في سنة 2015 وذلك لنفس السبب. أما قروض الاقتصاد كما قلنا سابقا فقد شهدت ارتفاعا مستمر وبشكل كبير، والسبب هو دخول الجزائر إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

3- فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية

تعاني البنوك الجزائرية عمومًا من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديدًا مع سنة 2001، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها .لقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايير من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها، وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة.

يبين الجدول الآتي تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال السنوات الأخيرة:

الجدول رقم 07 : حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الودائع	5819.1	6733.0	7238.0	7787.4	9117.5	9200.7
إجمالي الودائع:	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6

فائض السيولة=حجم الودائع _القروض	2552.4	3008.3	2952.4	2632.9	2614.6	1925.1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير السنوية لبنك الجزائر.

حتى وإن كانت الأرقام تشير إلى توجه حجم فائض السيولة نحو الانخفاض التدريجي في السنوات الأخيرة، فإن الأمر يتطلب دورًا كبيرًا لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد.

ثانيا–السياسة النقدية في الجزائر بعد تبني الصيرفة الالكترونية:

في ظرف فائض السيولة في السوق النقدية، السائد منذ 2002 ، أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة، مستعملا الأدوات الجديدة المخصصة للامتصاص، للتحكم في التضخم، في، وقت ت ا زيدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي رغم تزايده، خاصة بين 2004و 2008 سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية ومن تمّ، باحتواء التضخم بقرب المستوى المستهدف، إذ بلغ متوسط التضخم نسبة 4٪ بين2002 و 2014.

فيما يخص تحديد الأهداف والمصادقة على الوسائل الملائمة لإدارة السياسة النقدية، يعرض بنك الجزائر على مجلس النقد والقرض، في بداية كل سنة، التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية الناجمة عن البرمجة المالية خلال السنة، تراجع هذه الأهداف الكمية وفقا لتطور الوضع الاقتصادي والمالي الدولي وأثره على أساسيات الاقتصاد الوطني .كما يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية التي تسمح بتحقيق الهدف المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطة وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية، والذي يتمثل في استقرار الأسعار.

1– أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010–2015)

استكمالا لإصلاحات السياسة النقدية وفي سنة 2010 تم تعزيز الإطار التنظيمي بالأمر رقم 10_04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03_11، حيث تم تعديل المادة 35 كما يلي: " تتمثل في مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن سير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة

النظام المصرفي وصلابته".[1] والتي تعتبر إرساء هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا أهمية استهداف التضخم، ومن هنا أصبح هدفا التضخم أساسيا مقارنة بالهدف الكمي للنقد والقرض والذي يمكن اعتباره هدفا وسبطيا إلى جانب سعر الصرف، ويتطلب استهداف التضخم على الأفاق المتوسطة الأجل وسائل الملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعيا يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر وهذا على أفاق متوسطة الأجل، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير سعيا للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر.

إن هذا النموذج "**نموذج أحادي المتغير لسلاسل زمنية**" والذي يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة الموفرة من قبل السلسلة الشهرية التاريخية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، كان يهدف في البداية للتنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير أن التنبؤ الشهري لتطوراته على أفاق سنة واحدة. موازاة مع ذلك، عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم، مما سمح بوضع نموذج تنبؤ للتضخم على مدى 24 شهر ابتداء من سنة 2012، وبناء على الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم التي أصبحت تحدد و تتابع بصفة صارمة ، يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين التنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة.[2]

يمكن أن نتساءل عن مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2010-2015) في تحقيق الأهداف التي حددتها المادة 35 من الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض بالإضافة إلى الأهداف المحددة بعد تعديل هذه المادة سنة 2012، وذلك من خلال ما يلي:

أ- استقرار المستوى العام للأسعار:

يعتبر استقرار المستوى العام للأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وخاصة بعد تعديل سنة 2010 حيث أصبح هدفا أساسيا، ويبين الجدول رقم05 والشكل رقم أدناه تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2015) المرتبطة مع مدى فعالية السياسة النقدية المنتهجة من قبل السلطات.

الجدول رقم 08: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8

[1] المادة 35 من الأمر رقم 10_04.

[2] بنك الجزائر، تقرير سنوي2012، ص ص 176 ،177.

التضخم:						

Source: The world Bank, data Bank, world development indicators.

الشكل رقم03: **تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)**

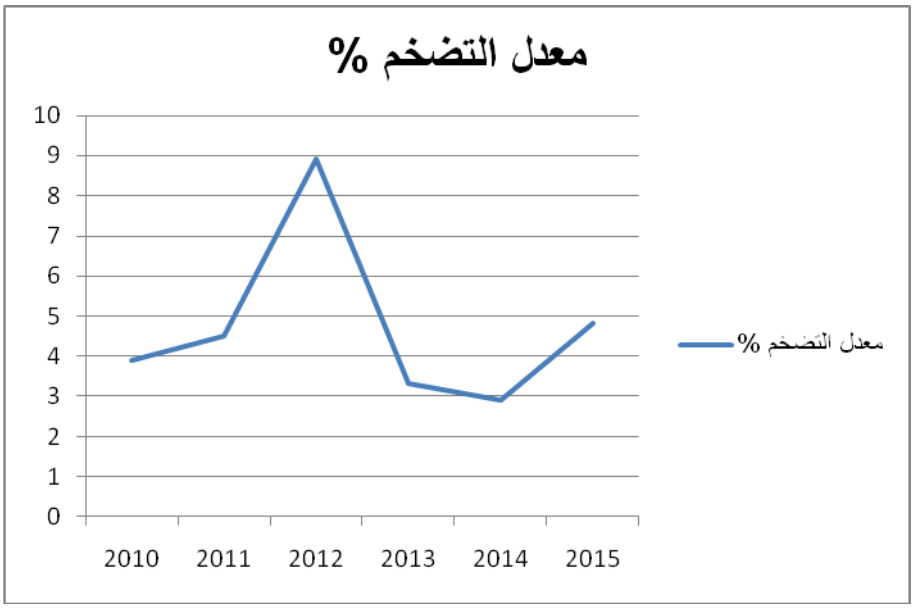

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 08.

يمكننا الملاحظة من معطيات الجدول رقم05 والشكل رقم أعلاه أنه كانت معدلات التضخم متذبذبة خلال السنوات 2010 و2011 ليصل سنة 2012 معدل التضخم 8.9% وهو أعلى معدل خلال الفترة المدروسة، وذلك نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي ساهمت بقرابة النصف، وهذا مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي، كما أن له دلالة ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية. لكن ما لبث أن عرف معدل التضخم انخفاضا في سنة2013 بنسبة 3.3%، ليواصل انخفاضه في سنة 2014 ليسجل معدل 2,9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في الظرف المتميز بانخفاض الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول، وهو ما سيجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة.[1] خلال 2015 توقف التراجع المعتبر للتضخم المسجل سنتي 2013و 2014، وتوجه متوسط المعدل السنوي للتضخم نحو الارتفاع مجددا ليبلغ 4,8%، بسبب ارتفاع أسعار السلع الصناعية وأسعار الخدمات.[2]

ب- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

[1] سلامي أحمد، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية (2014/1970)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، 2015، ص ص 33، 34.

[2] بنك الجزائر، تقرير سنوي 2015، ص ص 96، 97.

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق النمو من الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، ويبين الجدول رقم 06 والشكل رقم أدناه تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2015) المرتبط مع مدى فعالية السياسة النقدية المنتهجة من قبل السلطات.

الجدول رقم09: تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات النمو:	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76

Source: The world Bank, data Bank, world development indicators.

الشكل رقم 04: تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

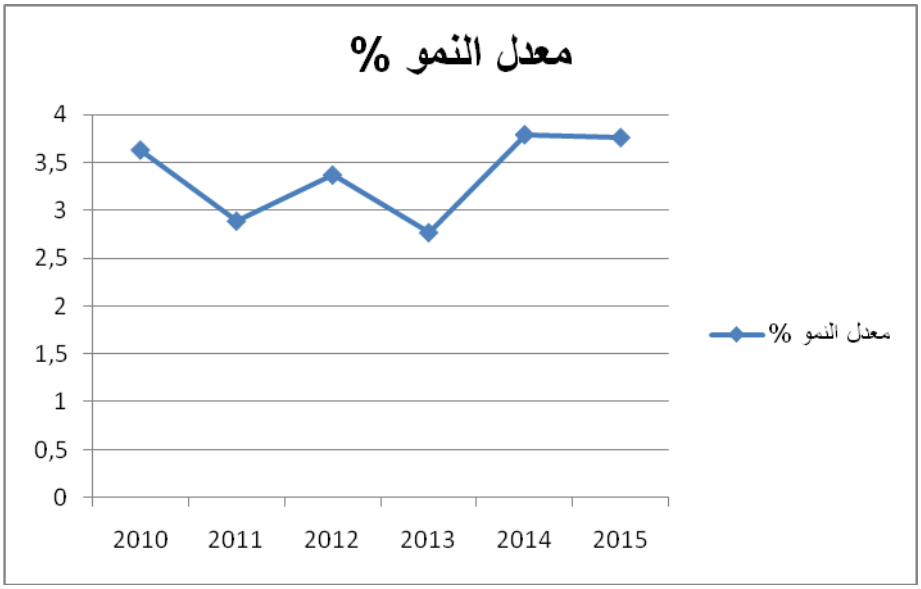

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم09.

بعد الأزمة المالية العالمية والتبعية القوية للجزائر الى قطاع المحروقات وضعف تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الإنتاج الفلاحي والنمو الصناعي كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي. بعد سنتين من الوتيرة المتواضعة للنشاط الاقتصادي، ومن خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم أعلاه يتأكد انتعاش النمو سنة 2010 بنسبة 3.63% هذا الانتعاش يرجع أساسا إلى نمو كل القطاعات نمو ايجابيا ما عدا تلك المتعلقة بالمحروقات، عادت وتيرة النمو في 2011 إلى سابقتها سنتي 2008 و2009 وانخفض إلى 2,89% وسبب ذلك الركود المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والإشغال العمومية، الذي لم يعوضهما التوسع في الإنتاج الزراعي، أدى النمو في جميع القطاعات خارج المحروقات بما فيه الصناعة إلى انتعاش النمو الاقتصادي في سنة 2012 ولو أنه بشكل بطئ محققا بذلك 3.79%. في سنة 2013 تباطأ النمو من جديد بعد الانتعاش الطفيف في سنة الفارطة مسجلا 2.77%، لن يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات الذي سجل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي، ارتفع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ سنة 2014 مسجلا 3.79% رغم الأداء الضعيف لقطاع المحروقات لسنة التاسعة تواليا، في 2015 وظرف انتعاش نشاط قطاع المحروقات لأول مرة منذ عقد حافظ النمو الاقتصادي على معدله تقريبا المسجل في السنة الماضية ليحقق 3.76%، ولكن يبقى مستوى النمو هذا ضعيف مقارنة مع تلك المسجلة في البلدان الناشئة والنامية والمقدر بـ4%.

ج- العمالة الكاملة (تخفيض البطالة):

يرتبط هدف التشغيل ارتباطا وثيقا بهدف النمو الاقتصادي، لهذا عدم تحقيق هذا الأخير بالصفة المطلوبة ينعكس سلبا على التشغيل. يبين الجدول رقم07 والشكل رقم أدناه تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

الجدول رقم 10: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة:	10	10	11	9.8	10.60	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم05: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

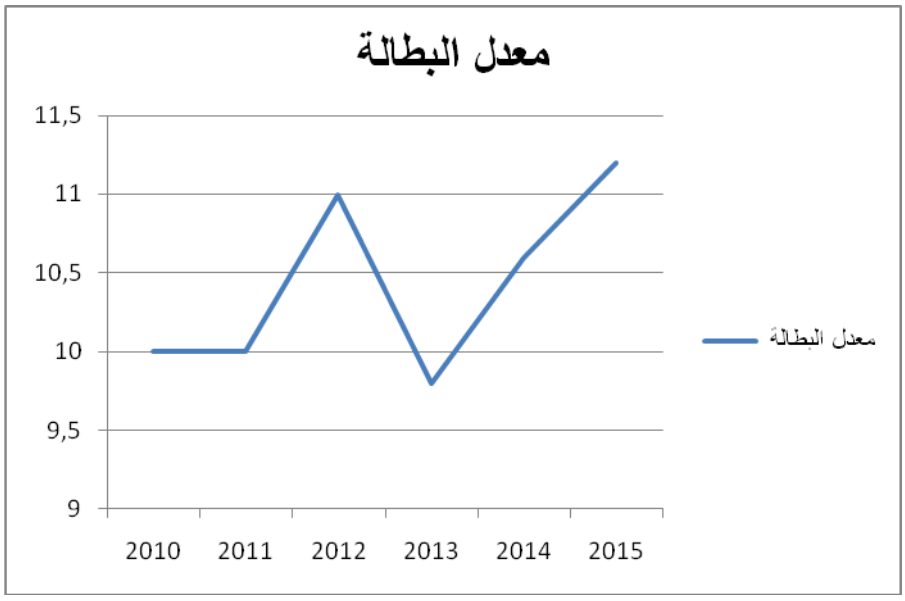

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم10.

في هذه المرحلة تواصل الانخفاض والثبات التقريبي في معدل البطالة سنة 2013 إلى 9.8% كأدنى مستوى ويعاود الارتفاع قليلا في السنتين المواليتين ليصل سنة2015 إلى 11.2% بسبب ذلك انخفاض سعر البترول ودخول الجزائر مرحلة التقشف.

د- التوازن الخارجي:

يرتبط هذا الهدف بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات والحفاظ على قابلية الاستمرار فيه والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف. يبين الجدول رقم08 والشكل رقم أدناه تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015).

الجدول رقم 11: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان المدفوعات:	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى: بنك الجزائر، تقارير السنوية، 2010 – 2015.

الشكل رقم 06: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2010-2015)

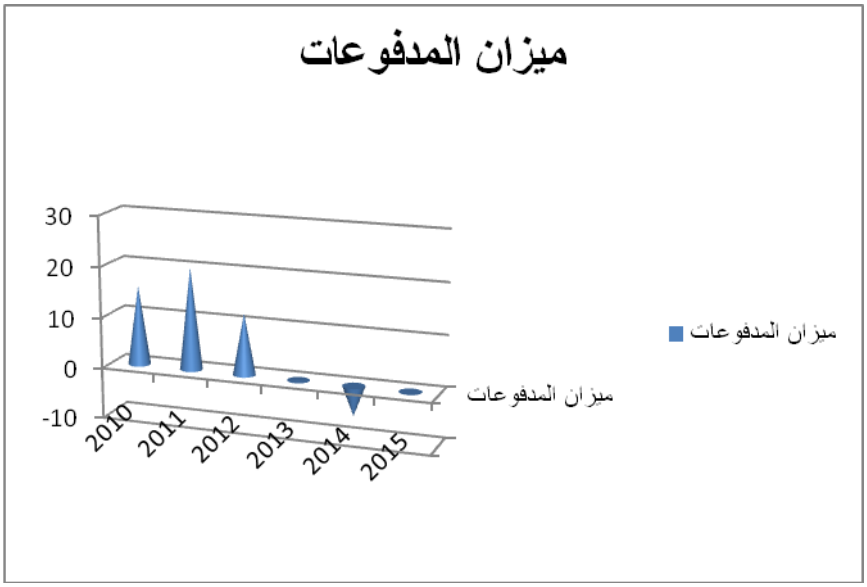

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم11.

عرفت وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر المرتكزة على تحسين متواصل لأسعار برميل البترول سنتي 2010و2011 عاود الارتفاع ليبلغ 15.58 مليار دولار و 20.06 مليار دولار على التوالي. وجاءت سنة 2012 لتترجم مدى تعرض ميزان المدفوعات للمخاطر المرتبطة بالتوسع القوي لواردات السلع وخاصة السلع الاستهلاكية غير الغذائية وعلى الرغم من استقرار أسعار البترول تقلص الرصيد إلى 12.05 مليار دولار. تأكد في سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائرية أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات حيث كان أداه في هذه السنة 0.13 مليار دولار ويرجع هذا أساسا لارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقليص الصادرات من المحروقات. سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية فوائض لمدة خمسة عشر سنة متتالية ليشهد في 2014 أول عجز منذ 1998 حيث حقق عجز ب5.88 مليار دولار وعجز ب27.54 مليار دولار خلال 2015 والسبب الرئيسي هو الانخفاض الكبير لسعر البرميل من البترول الذي وصل سنة 2015 إلى 53.07 مليار دولار للبرميل بانخفاض قدره 47.1% عن سنة 2014.

2- أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)

إنّ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على وجه الخصوص، وهي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل والتي هي بالتالي أدوات تسمح بضخ السيولة . ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 ، اضطر بنك الجزائر، ابتدءا من شهر أفريل 2002 ، إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا . وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في فيما يلي:

أ-معدل إعادة الخصم:

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأورق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك يعامل القطاعات التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 90_10 الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.

في بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسطية لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.[1]

الجدول رقم12: يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2010-2015):

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل إعادة الخصم:	%4.00	%4.00	%4.00	%4.00	%4.00	%4.00

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم32، بنك الجزائر، ديسمبر 2015، ص19.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت ويعد هذا المؤشر جيدا حيث يعبر على التحسن في مستويات التضخم، وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، التي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة.

ب- الاحتياطي الإجباري:

[1] المواد 69، 70، 71، من قانون النقد والقرض.

تعتبر نسبة الاحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90_10 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.

لقد سعى بنك الجزائر إلى حل إشكالية فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي، وهي تبلغ حاليًا % 12 وذلك بموجب التعليمة رقم 02 _2013 الصادرة بتاريخ 23-04-2013 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02_13 المؤرخة في 23-04-2013 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ويمكن رفع هذه النسبة لامتصاص جزء من حجم تلك السيولة غير الموظفة في البنوك تفاديًا لما قد ينجر عنها من آثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية للاقتصاد. [1]

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري وحجم الاحتياطي الإجباري بمليار دينار:

الجدول رقم 13: تطور معدلات وحجم الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-2015)

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الاحتياطي الإجباري%	9	9	11	12	12	12
حجم الاحتياطي الإجباري(مليار دج)	464.7	538.6	717.8	899.8	1003.5	1091.2

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2011، 2013، 2015

[1] المادة 2 من التعليمة رقم 02_13 المؤرخة في 2013/04/23 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية، والصادرة عن بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل تشكيل الاحتياطي الإجباري قد ارتفع ابتداء من 2012 من 9% إلى 11% وصولا إلى 12% في 2013 و2014 و2015 ذلك قصد تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم بالضخم، كما نلاحظ استعمال هذه الأداة بكثرة حيث نرى أن حجم الاحتياطي الإجمالي وصل 538.6 مليار دح في 2011 مقابل 464.7 مليار دح في 2010، و717.8 في سنة 2012 و 899.8 مليار دح سنة 2013 واستمر حجم الاحتياطي الإجباري في الارتفاع ليصل إلى 1003.5 مليار دح و 1091.2 مليار دح سنتي 2014 و2015 على التوالي.

على الرغم من رفع النسبة من 9 % إلى 11% إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة تنظيم نهائية للسيولة البنكية، في حين قد يصل إلى 15 %.

ج- إلية استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 ، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر بإستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (N-360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وقد سمحت هذه الأداة بامتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية، وأصبحت هي الأداة المفضلة لدى بنك الجزائر حيث تعتبر الأداة الأكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، أين يمكن تعديلها يوما بعد يوم وليست إجبارية ما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته.[1]

نجد أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة 7 أيام، وهي أداة مستعملة منذ أفريل 2002 التعليمة رقم المؤرخة في1 1 أفريل 2002 أداة الاسترجاع لمدة ثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005 و تسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005 التعليمة رقم (04_2005) المؤرخة في 14 جوان 2005 ، وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع لمدة ستة أشهر وذلك ابتداء من جانفي.[2]عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاع السيولة لسبعة أيام، لثلاثة أشهر ولستة أشهر) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال ، على وجه الخصوص، تسمح الاسترجاع لثلاثة أشهر ولستة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف والتي

[1] رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخ في الجزائر(2011/2000)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 61، 62، 2013، ص 200.
[2] التقرير الستوي لبنك الجزائر، 2013، ص ص 149، 150.

تعتبر مستقرة نسبيا ,فيما يتعلق بالتسهيلة الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة)، وهي على بياض وبمبادرة من المصارف، فيتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، يتغير هذا المعدل حسب تقلّبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر.

الجدول رقم 14 : معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة(2010-2015)

السنوات:	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل على استرجاع السيولة ل7 أيام%	0.75	0.75	0.57	0.57	0.57	0.57
المعدل على استرجاع السيولة ل3 أشهر%	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
فوائد تسهيلات	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

الإيداع%						

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2011، 2013، 2015.

- **أداة استرجاع السيولة:** يلاحظ من خلال الجدول أعلاه استقرار معدل استرجاع السيولة ل 7 أيام و3 أشهر 0.75% و1.25% على التوالي طيلة الفترة المدروسة (2010-2015) .
- **أداة تسهيلة الوديعة:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدلات فوائد تسهيلات الإيداع لم تعرف أي تغيرات بل استقرت عند معدل 0.3 %من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015.

الفرع الثاني: الدور المستقبلي لبنك الجزائر

أولا- تطوير البنية التحتية المصرفية

منذ 2003 يُخوّل قانوناً لبنك الجزائر مهمة مراقبة أنظمة الدفع (المادة 52 من الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض) وتمنح له الأحكام التشريعية لشهر أوت 2010 (أمر رقم 10_04) صلاحيات أوسع في هذا المجال، بما في ذلك تشغيل ومراقبة وأمن أنظمة الدفع كما عزز هذا الأمر الإطار القانوني المتعلق بالمركزيات، مؤكدا مهمة بنك الجزائر في تنظيم وتسيير مركزية مخاطر خاصة بالمؤسسات ومركزية مخاطر خاصة بالأسر ومركزية مخاطر خاصة بالمستحقات غير المسددة.

في إطار مهامه هذه، عمل بنك الجزائر على عصرنة أنظمة الدفع ومركزيات المخاطر. نتيجة لذلك دخل، منذ سنة حديثين للدفع (نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل ونظام المقاصة للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض) قيد التنفيذ .كما بدأ تشغيل مركزية المخاطر الجديدة، بمعايير عالمية في سبتمبر 2015 .إضافة إلى ذلك، يسيّر بنك الجزائر مركزية المستحقات غير المدفوعة، التي تُمركز تصريحات المصارف لحوادث الدفع وتمثّل قاعدة لمعالجة هذه الحوادث، وفقا للتشريعات والأنظمة السارية.

1- نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة:

دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة(نظام أرتس) قيد التشغيل في فيفري 2006، وهو نظام خاص بكل المدفوعات ما بين المصارف التي تعادل أو تفوق واحد (10) مليون دينار والمدفوعات المستعجلة .وتتمثل هذه المدفوعات في التحويلات لحساب المصارف والمؤسسات المالية ومركز الصكوك البريدية، المشاركة في هذا النظام، وكذا التحويلات لحساب زبائنها.

سجلت سنة 2015 ، وهي السنة العاشرة من العمل بنظام(أرتس)، توافر هذا النظام بنسبة 100%، بتشغيله الفعلي 8 ساعات لكل يوم عمل ل255 يوم عمل في 2015.

2- نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض:

يسمح نظام المقاصة الإلكترونية المسمى ATCI ، والذي دخل حيز الإنتاج في ماي2006، بتبادل كافة وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض(صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية عمليات على البطاقات). انطلق هذا النظام في الإنتاج بإدراج عمليات مقاصة الصكوك المضبوطة وتم تدريجيا إدخال وسائل الدفع المضبوطة.

يُدار نظام ATCI من قبل مركز المقاصة المسبقة بين المصارف (CPI) ، وهو فرع تابع لبنك الجزائر، على صيغة شركة ذات أسهم فتح رأسمالها للمصارف .يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع، ويتم صب الأرصدة الصافية في نظام (ARTS) للتسوية المؤجلة في ساعة محددة مسبقا ضمن النظام[1].

ثانيا- الرقابة والإشراف المصرفي:

واصل بنك الجزائر خلال سنة 2015 الجهود الرامية إلى تحديث وسائل الرقابة على القطاع المصرفي الوطني، بعد اعتماده للمنهجية الجديدة للرقابة القائمة على أساس المخاطر والتي اكتملت مرحلة دخولها حيز التنفيذ خلال سنة 2013.

1-أعمال تحديث مهام الإشراف:

- **وضع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:**

أبرزت الدروس المستخلصة من الأزمة المالية لسنة 5112 حاجة المصارف لتقييم مدى الخسائر التي قد تنجم جراء الأزمات، ومن هذا المنطلق بات لزاما على المؤسسات المالية العمل على تعزيز قدراتها على المقاومة في مواجهة سيناريوهات مثل هذه الأزمات.

تهدف الأعمال على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى كسب تصور وقائي و -أو علاجي مسبق للإجراءات الواجب اتخاذها من طرف المصارف والسلطات المشرفة، وفي هذا الصدد وبدعم فني من البنك الدولي، باشر بنك الجزائر أعمال تطوير نموذج متكامل وديناميكي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

يتمثل هذا النموذج في تطبيق آلي يستند إلى نظام إسقاط مالي، مع سيناريوهات صدمات شديدة ولكن ممكنة، يعمل على تحديد وقياس نقط ضعف المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات المفترضة،

[1] تقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015،ص 109.

وذلك على مستوى كل مؤسسة على حدا، وعل مستوى الجهاز المصرفي في مجمله يسمح هذا التطبيق بتقييم حساسية المصارف أو لمؤسسات المالية لأية تغيرات في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي(احتمال التعثر، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع،)...، مع اعتبار حدوث كل عامل على حدى أو تزامن حدوث أكثر من عامل.

تبين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مدى قدرة المصارف على مواجهة الصعوبات الاقتصادية، والتدني الممكن لمستوى رسملتها كما تبين على المستوى الكلي مدى هشاشة أو صلابة الجهاز المصرفي الوطني.

كما تسمح أيضا بتقييم سلامة الجهاز المصرفي (من خلال مقياس المنظومة)، إذ تأخذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في عين الاعتبار التفاعلات الكائنة بين المؤسسات المالية (خطر العدوى) وتأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الجهاز المصرفي.

لغرض تحسين أوجه التفزر، باشر كل من فريقي العمل المكلفين بمشروع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ونظام التنقيط المصرفي (SNB) العمل، في سنة 2014 وبدعم من خبراء البنك الدولي على التنسيق بين المشروعين وبناء الجسور بين هذين التطبيقين وتواصلت هذه الجهود في سنة 2015.

- **مشروع تكنولوجيا المعلومات SYNOBA**

يدخل مشروع تكنولوجيا المعلومات «SYNOBA» المطوّر داخليا في إطار الأعمال الرامية إلى إرساء نظام التنقيط المصرفي، بدأ تعميم العمل بهذا النظام سنة 2013 وتمت أشغال تكيّفه مع النظام الاحترازي الجديد الموافق لمتطلبات بازل 2 خلال سنة 2015.

2-نشاط الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية:

يُمارس الإشراف المصرفي على أساس رقابة مستمرة تدعى بالرقابة على أساس المستندات ورقابة ميدانية تجرى، بعين المكان، لدى المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف اللجنة المصرفية يهدف الإشراف إلى التأكد من:

- سلامة ومتانة النظام المصرفي؛
- إدارة حذرة ومناسبة للمخاطر؛

- نوعية التقارير الدورية التي تُرسل لبنك الجزائر و–أو الهيئة المشرفة؛
- الامتثال لّوائح التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالنشاط المصرفي، خاصة تلك المتعلقة بوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- نوعية الرقابة الداخلية والتدابير المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع.

بالإضافة إلى عملية الرقابة هذه ووفقا للممارسات الصادرة عن لجنة بازل، تبقى هيئة الإشراف المصرفي لبنك الجزائر في اتصال مستمر مع المصارف والمؤسسات المالية، من خلال عقد اجتماعات عمل ومكالمات هاتفية وعبر البريد الإلكتروني تسعى الهيئة الرقابية من خلال هذه الاتصالات على وجه الخصوص للرّد على تساؤلات المصارف او لمؤسسات المالية وتوفير توضيحات حول المسائل التنظيمية.

خلاصة:

إن استعمال وسائل الدفع الالكترونية قد أثار مجموعة من الآثار على السياسة النقدية وعلى دور البنوك المركزية في إدارتها، وذلك بالتأثير على أدواتها وأهدافها، كما أن التعامل بالنقود الالكترونية يمكن أن يفتح الباب أمام العديد من المخاطر التي تستلزم وجود إستراتيجية فعالة لإدارتها.

كما شهد واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر جهودا كبيرة لنهوض بقطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصال الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي، إلا أنه مزال في مراتب متأخرة ولم تتحقق عصرنه النظام المصرفي بالقدر الذي كان منتظرا مقارنة بأنظمة المصرفية الأخرى على مستوى العالم، فالصيرفة الإلكترونية التي مازالت مجرد مشروع يعرف العديد من التأخير و المماطلات رغم اعتماد الجزائر نظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد و إصدارها لبعض البطاقات الإلكترونية و تطويرها لشبكة الاتصالات و البريد تبقى الجزائر بعيدة كل البعد عن التطور الحاصل في مجال القطاع المصرفية.

أما فيما يخص الآثار المحتملة الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية فنجد من الناحية النظرية عدة آثار تصب معظمها في التأثير على وظيفة الإصدار للبنك المركزي و تفاقم حجم الكتلة النقدية داخل الدولة، وبالإسقاط على الواقع المصرفي الجزائري وبعد تبني الصيرفة الالكترونية، واعتماد البنوك الجزائرية وسائل الدفع الالكتروني ومبادىء الصيرفة الالكترونية، لا نجد أن أي تأثير لإصدار خدمات مصرفية إلكترونية على سياسته النقدية و فعلا هذا ما إستنتجناه من المعطيات و البيانات النقدية، و هذا راجع لضعف هذه الخدمات فيها من جهة، كما أن وضع السياسة النقدية في الجزائر يتوقف على الأوضاع النقدية و الاقتصادية وتحقيق الأهداف المسطرة.

إن السياسة النقدية هي عبارة عن الإجراءات والقرارات تقوم بها السياسة النقدية فالأكيد أن لها أهداف وأنواع وأدوات، ففي ما يخص الأهداف منها أولية ووسيطة ونهائية تتمثل في استقرار الأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدول فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع وإدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسنى له ذلك إلا إذا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون علي أسس اقتصادية بحتة.

خلصنا من خلال ما تقدم أن التطور العظيم الذي شهدته الساحة الاقتصادية أوجب ضرورة إيجاد وسائل الكترونية تتلاءم مع متطلبات هذا العصر ولا تعرقل نمو التجارة الالكترونية، وهو ما زاد من وزن النسبي للنظام الالكترونية التي تسمح بتسوية السهلة والسريعة لكافة مدفوعات المعاملات التجارية باستخدام الطرق الالكترونية الحديثة، فكان لا ستعمال وسائل الدفع الالكترونية مجموعة من الآثار على السياسة النقدية وعلى دور البنوك المركزية في إدارتها وذلك بالتأثير على أدواتها وأهدافها، كما أن التعامل بالنقود الالكترونية يمكن أن يفتح الباب أمام العديد من المخاطر التي تستلزم وجود إستراتيجية فعالة لإدارتها.

كما شهد واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر جهودا كبيرة لنهوض بقطاع التكنولوجيا والإعلام والاتصال الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي، إلا أنه مزال في مراتب متأخرة ولم تتحقق عصرنه النظام المصرفي بالقدر الذي كان منتظرا مقارنة بأنظمة المصرفية الأخرى على مستوى العالم.

أما فيما يخص الآثار المحتملة للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية فنجد من الناحية النظرية عدة آثار تصب معظمها في التأثير على وظيفة الإصدار للبنك المركزي وتفاقم حجم الكتلة النقدية داخل الدولة، وبالإسقاط على الواقع المصرفي الجزائري وبعد تبني الصيرفة الالكترونية، واعتماد البنوك الجزائرية وسائل الدفع الالكتروني ومبادىء الصيرفة الالكترونية، لا نجد أي تأثير لإصدار خدمات مصرفية إلكترونية على سياسته النقدية وفعلا هذا ما إستنتجناه من المعطيات والبيانات النقدية، وهذا راجع لضعف هذه الخدمات فيها من جهة، كما أن وضع السياسة النقدية في الجزائر يتوقف على الأوضاع النقدية والاقتصادية وتحقيق الأهداف المسطرة.

أولا- نتائج اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع هذه الدراسة و محاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:

الفرضية الأولى : يعتمد البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات، وهو ما **يؤكده** الفصل الأول حيث يعتمد البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المرجوة على مجموعة من الأدوات الكمية و النوعية.

الفرضية الثانية : إن الصيرفة الالكترونية هي إدخال التكنولوجيات الحديثة في وسائل الاتصال على التعاملات البنكية التقليدية ، حيث نلاحظ في الفصل الثاني أن معظم الأعمال البنكية الالكترونية من سحب أو دفع أو ائتمان أو لتحويل أو تعامل في الأوراق التجارية (مثل الشيك الالكتروني)أو غير ذلك من أعمال المصارف هي نفسها ولكن طريقة تنفيذها تتم بطريقة الكترونية وبالتالي هي إجراء العمليات المصرفية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

الفرضية الثالثة: هذه الفرضية **صحيحة** إن إستعمال النقود الإلكترونية قد يشجع على زيادة بعض الجرائم الإلكترونية وظاهرة غسيل الموال وتزوير وتزييف النقود...، كما يمكن أن ينجر عنها الكثير من المخاطر ولهذا فإن وجود ضوابط تنظم عملية إصدار وتداول النقود الإلكترونية أمر ضروري من أجل سياسة نقدية فعالة.

الفرضية الرابعة: إن التوسع في استخدام وسائل الدفع الحديثة من شأنه أن يؤثر على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وهي مقبولة فانتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية سيقود على الأرجح إلى تقليل وربما اختفاء دور البنوك المركزية في إصدار النقود ولكن لا يؤدي إلى تلاشي د ورها في ممارسة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضرائب أو عن التعاملات بين المؤسسات المصدرة لهذه الخدمات.

الفرضية الخامسة : يعبر واقع الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري عن مرحلة أولية من خلال إدخال بطاقات السحب، وإدخال بعض التكنولوجيات الحديثة في القطاع المصرفي، إلا أنها رغم ذلك تحاول بجهودها المستمرة النهوض باقتصادها الوطني من خلال تبني بعض المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى نشر ثقافة الصيرفة الإلكترونية لدى شعبها الذي لا يزال يؤمن بفكرة لا ثقة إلا في الشيء الملموس، و الذي ساهم لكثيرا في هذا التأخر.

ثانيا– لنتائج العامة للدراسة

لقد قسمنا نتائج دراستنا هذه إلى جزئن نظرية و تطبيقية و هي كالتالي:

1. تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية و التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاسقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وهي تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في " تحقيق التنمية الاقتصادية، التخلص من البطالة، استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات"؛
2. تعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية التي يخول إليها إدارة السياسة النقدية، فالبنك المركزي يمثل بنك البنوك و بنك الحكومة؛
3. لقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية كمظهر من مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية، حيث أنها تعبر عن تلك الخدمات المصرفية التقليدية أو المتطورة التي تقدم بطريقة الكترونية عبر شبكة الانترنت، أو الخدمات عبر الخط، وتتواجد في العديد من المجالات، كما أن لها أهداف وأهمية بالغة، كالاقتصاد في الوقت والتكاليف وهي وسيلة لإتاحة طلبات العملاء وكذا دعم التجارة الإلكترونية والاقتصاد الوطني.
4. عرفت الصيرفة الإلكترونية عدة أنواع من خدمات مصرفية إلكترونية وأنظمة الدفع الالكتروني كالتحويل المالي الالكتروني وأجهزة الصراف الآلي والانترنت المصرفي علما أن تجسيد هذا النوع من الخدمات المصرفية على أرض الواقع يتطلب وجود بيئة إلكترونية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال.
5. إن التطور الهائل لهذا النوع إن التطور الهائل لهذا النوع من الأنظمة الإلكترونية ليس بالآمن لأن تعتريه مجموعة من المخاطر التي تهدد كيانه وأهمها القرصنة، و بذلك ينطوي العمل المصرفي الإلكتروني على عدة مخاطر يجب على البنك الإطلاع عليها بما يمكنه من إجراء الرقابة اللازمة عليها؛
6. يتوقف تأثير النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية على مجموعة من العوامل أهمها مدى انتشار استخدام هذه النقود و تداولها، بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بالاحتياطي الإجباري مما يمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة النقدية.

7. على ضوء نتائج الدراسات الحالية، فإن البنوك الجزائرية تعاني من نقص في الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية، والذي ما ا زل في البداية رغم العدد الهائل من البرامج المعدة التي لم تعرف النور بعد؛
8. تعد الشبكة المصرفية الداخلية على مستوى وكالات وفروع المصرف الواحد أو ما بين المصارف مدخلا أولى لعملية العصرنة وهو ما يضل غائبا لحد الآن في البنوك الجزائرية.
9. بالنظر إلى أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في الجزائر، فإننا نجد غياب هذا الأثر أو انعدامه، و هذا ا رجع أصلا إلى غياب مسبب الأثر والمتمثل في المعاملات المصرفية الإلكترونية داخل المنظومة المصرفية الجزائرية
10. في ظل التغيرات المستجدة، ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في أوضاع السوق المصرفية من خلال مجموعة من الإجراءات والتوصيات، كما أن خلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية والمصرفية لا يكون إلا بتبني إستراتيجيات مدروسة ومناسبة، وتأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتسيير.

ثالثا- التوصيات و الاقتراحات

1. لا بد من إجراء الكثير من الدراسات من أجل الاستفادة من التجارب السابقة و تجارب الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو في مجال تحديث أساليب الصيرفة الإلكترونية، ذلك بطبيعة الحال للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشة كيفية إيجاد الحلول لها؛
2. لا بد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا معلومات، بالإضافة إلى التكوين المستمر للموظفين في البنك، والتوسع في إستخدام شبكة الأنترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل؛
3. تنمية ثقافة المجتمع الجزائري فيما يخص إستخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية وتوفير الدعاية الكافية لها، وللمميزات التي تمنحها لحاملها؛
4. تحفيز التجار وأماكن تقديم الخدمات كالمطاعم والفنادق والمؤسسات على قبول وسائل الصيرفة الإلكترونية في تعاملاتهم وذلك بمنحهم بعض المزايا؛
5. لا بد أن تضمن البنوك وجود أساليب تدقيق واضحة لكل المعاملات المصرفية الإلكترونية؛

6. يجب استحداث التكنولوجيا عن طريق وظيفة البحث والتطوير للبقاء في السوق المصرفي خاصة وأن هذا القطاع في تطور مستمر؛
7. تعميم استخدام بطاقات السحب والدفع النقدي البريدية والبنكية، وبطاقات الضمان الإجتماعي؛
8. أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائري التي مازالت تعاني من مشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي يعتمد جزء كبير منها على عصرنة النظام والصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص.
9. إتباع سياسة نقدية تتماشى و الوضع الاقتصادي للبلاد، و التركيز على أهداف اقتصادية محددة مثل النمو، محاربة التضخم، سياسة التشغيل...

رابعا-آفاق الموضوع:

بعد الدراسة التي قمنا بها، فإننا نقر أن بحثنا لا يخلو من أوجه القصور في الكثير من جوانبه، ويرجع ذلك في الأساس إلى شساعته وخصوبته في المجالات البحثية المستقبلية، وعليه وكأفاق بحثية مستقبلية فإنه يمكن إقتراح مجموعة من البحوث ذات القصور غير معتمد في بحثنا والتي يمكن أن تكون إشكاليات بحثية للباحثين مستقبلا ومنها:

- أهمية الحكومة الالكترونية في الإقتصاد الوطني؛
- أثر النقود الالكترونية على النمو الإقتصاد؛
- تنمية ثقافة المجتمع الجزائري فيما يخص إستخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية؛ وتوفير الدعاية الكافية لها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. ابراهيم خالد ممدوح، فن التحقيق في الجرائم الالكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2009.
2. أبو شيعشع السيد رضوان، الاقتصاد الرقمي، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
3. أنور السلطان محمد سعيد، ادارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، الازارطية مصر، 2005.
4. بخراز يعدل فريدة، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006.
5. بطرس جلدة سامر، النقود والبنوك، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2008.
6. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والساسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.
7. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والساسة النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2006.
8. جاسم جعفر حسن، الاقتصاد الرقمي، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
9. جميل الجنابي هيل عجمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
10. الجنبيهي منير والجنبيهي ممدوح، النقود الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
11. حجاري ببومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
12. الدوري زكري ويسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسة النقدية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
13. راضي عبد المنعم وعزت فرج، اقتصاديات النقود والبنوك، لبيان للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001.
14. الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج، الاردن، 2005.
15. الزهراني عدنان بن محمد، احكام التجارة الالكترونية في الفقه الاسلامي، ط1، دار العلم، 2009.
16. زواوي موسى، مدخل عام للاقتصاد السياسي، ط1، منشورات الدار الجزائرية ، 2015.

17. الزين سليمان ضيف الله، التحويل الالكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
18. سفر احمد، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.
19. سليمان ناصر، علاقة البنوك الاصلاحية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية المدنية – علاقة بنك البركة وبنك الجزائر –، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
20. الشافعي محمد زكي، التنمية الاقتصادية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
21. شعبان ابراهيم نادر، النقود البلاستيكية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
22. الشمري ناظم محمود نوري وعبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الالكترونية، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2008.
23. الشورة جلال عابد، وسائل الدفع الالكترونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
24. الصمادي حازم نعيم، المسؤوليات في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
25. الصيرفي محمد، ادارة العمليات المصرفية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
26. عاطف عبد الرحيم راهر، ادارة العمليات النقدية والمالية، عمان، الاردن، 2008.
27. العايب وليد، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
28. عبد السلام صفوت، اثر استخدام النقود الالكترونية علي دور المصارف المركزية علي ادارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
29. عبد العظيم حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
30. عبد الفتاح محمد، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
31. عبد الهل حمادة طارق، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
32. العشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
33. عفانة محمد كمال، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

34. عوض الرفاعي غالب وعبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل، الاردن، 2002.

35. عوض الله زينب وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبية الحقوقية، بيروت، 2003.

36. غانم احمد محمد، إدارة البنوك المكتبة المصرفية، ط1، مصر، 2008.

37. قدي عبد المجيد، مدخل الي السياسة الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

38. القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

39. الكافي مصطفي يوسف، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 20 13.

40. كافي مصطفي يوسف، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للنشر و التوزيع، سوريا،2011.

41. الكرسانة ابراهيم، اثر اساسية ومعاصرة في الرقابة علي البنوك وادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2006.

42. مبارك عبد النعيم واحمد الناقة، النقود المصرفية والنظرية النقدية، الدار الجامعية الاسكندرية، 1997.

43. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي-المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية-، مؤسسة الشباب الجامعية، الجزائر، 2000.

44. محمد الفولي اسامة و مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 1999.

45. محمد علي احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة علي القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2006.

46. محمود حازم وعيسى الوادي، كفاءة السياسة في الاسلام-دراسة مقارنة الاردن-، ط1، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 20 10.

47. مسعودي عبد الهادي، الاعمال المصرفية الالكترونية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، الجزائر، 20 15.

48. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، الفجر، الجزائر، 2005.

49. موسوي ضياء ماجد، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.

50. ناصر سليمان، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، ط1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.

51. النجار فريد، الاقتصاد الرقمي الانترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، ط 1، الدار الجامعية،2017.

52. نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.

53. النسور أياد عبدالفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002 .

54. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

55. ولعو فتح الله، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت، 1989.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. بوكرة كميليه، تأثير استقلالية البنك المركزي علي فعالية تنفيذ السياسة النقدية–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص: تمويل دولي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 20/2009 10.
2. زواش زهير، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 20 20/10 12.
3. البزرنجي برهان عثمان حسين، الابتكارات الحديثة في انظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة لنقدية، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
4. ماطي مريم، البنك المركزي وادارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20 20/16 17.
5. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر–، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

6. سماح ميهوب، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الاداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية حالة نشاط عن بعد، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة قسنطسنة، 2004.
7. سعدان آسيا، تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة 8ماي 1945، 2006.
8. عبد الرحيم وهيبة، تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة الكترونية في الوطن العربي حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 20 13.ك
9. عاشور ناجية، دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 20 20/13 14.

ثالثا: المجلات والدوريات

10. موسي احمد جمال الدين، النقود الالكترونية وتأثيرها علي دور المصاريف الالكترونية في ادارة السياسة النقدية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد9، 200 1.
11. نعمون عبد الوهاب، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الاشارة الي حالة الجزائر، ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، العدد4، ديسمبر 2008.
12. سحنون محمود، النقود الالكترونية واثرها علي المصارف المركزية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد9، 2006.
13. عباسية سمية، وسائل الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، العدد6، ديسمبر 20 16.
14. علي صادق حسام الدين، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتأثيرها علي السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 20 13.
15. فضل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000/ 10 1 1، مجلة اقتصادية عربية، العدد 6 62/1، 20 13.
16. رزيق كمال وعلاش أحمد، الخدمات البنكية الالكترونية، مجلة الحقيقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، العدد6، ماي 2005.

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات

1. زين صلاح، دراسة لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، بحث مقدم الي مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية في الشريعة والقانون، المنعقد في جامعة الامارات العربية المتحدة دبي، 10/ 1 1ماي2003.
2. حسين رحيم ومعراج هواري، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة مقدمة الي ملتقي المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات–، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يوم 14/ 15ديسمبر 20 14.
3. كمال ايت زيان وحورية ايت زيان، الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة الي مؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلافيديا، عمان، 5/4جويلية2007.
4. الحسين حسن شحادة، العمليات المصرفية الالكترونية، اعمال مؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في اعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت، الجديد في تقنيات المصرفية، ج 1، منشورات الكلية الحقوقية، ط 1، 2002.
5. الشافعي محمد ابراهيم محمود، الاثار التقنية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، بحث مقدم الي مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشرعية والقانون، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، 10/ 12ماي 2003.
6. الشرقاوي محمود احمد إبراهيم، مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية واهم تطبيقاتها، مؤتمر التجارة و الصناعة دبي، الإمارات، 2002.
7. مفتاح صالح وفريد معارفي، البنوك الالكترونية، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاديفيا، عمان الأردن، 5/4جويلية 2007.
8. نعمون عبد الوهاب، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية وإستراتيجية البنوك، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14/ 15ديسمبر، 2004.

رابعا: التقارير والاوامر

1. التقرير سنوي، لبنك الجزائر20 12.
2. النشرة الاحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 20 10، 20 13، 20 15.
3. التقرير سنوي، لبنك الجزائر 20 13.
4. التقرير سنوي، لبنك الجزائر 20 14.
5. التقرير سنوي، لبنك الجزائر 20 15.
6. المواد 69، 70، 7 1، من قانون النقد و القرض
7. المادة 2 من التعليمة رقم02- 13 المؤرخة في 20/4/23 13 والمتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية، الصادرة عن بنك الجزائر.
8. المادة 35 من الامر 10-04.
9. المادة رقم 9الي 1 1 من الامر 03/ 1 1 الصادر في 26 اوت2003.
10. المادة رقم 13الي 14 من الامر رقم 03/ 1 1 من قانون النقد والقرض.
11. المادة رقم 18الي25 من الامر رقم 03/ 1 1 من قانون النقد والقرض.
12. المادة رقم58الي62 من الامر رقم 03/ 1 1 من قانون النقد والقرض.
13. المادة رقم26، 27 من الامر رقم 03/ 1 1 من قانون النقد والقرض.

خامسا: المواقع

1. **WWW.algerian banks.com.06/04/20 19**
2. **WWW.aebs-toch.com.consalte.06/5/20 19.**

بحمد الله

الملخص

لقد أدى التطور الكبير لتكنولوجيات الاتصال وثورة المعلومات إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي مما إلى ظهور صور جديدة للعمل المصرفي تسمى بالصيرفة الإلكترونية، كما أن انتشار وسائل الدفع الالكتروني كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية، هذا الأخير الذي ينبغي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، لهذا قامت هذه الدراسة بإبراز دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية مع دراسة حالة بنك الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن تأثير وسائل الدفع الالكتروني على دور البنك المركزي يتوقف على عدة عوامل أهمها مدى انتشار استخدام هذه النقود وتداولها، بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بالاحتياطي الإجباري مما يمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة النقدية، كما أن الانتشار الواسع لهذه الأدوات يؤدي إلى تلاشي مفهوم السيولة بالمعنى الحقيقي وبالتالي زوال دور أدوات السياسة النقدية في التحكم بالكتلة النقدية.

بالنسبة للجزائر، فإننا نجد انخفاض هذا الأثر أو انعدامه، هذا ا رجع أصلا إلى غياب مسبب الأثر والمتمثل في المعاملات المصرفية الكترونية، كما أن السياسة النقدية في الجزائر تخضع لعوامل هيكلية تتعلق بالواقع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الالكترونية، وسائل الدفع الالكتروني، بنك الجزائر، السياسة النقدية.

Abstract:

development of communication technologies and the information revolution has led to the emergence of the concept of the digital economy, leading to the emergence of new forms of banking called e commerce. The spread of electronic payment has had an impact on the central bank's responsibility in managing monetary policy, where the central bank should play a more active role in controlling the cash balance and supervision of funding. Therefore, we have highlighted in this study the role of the central bank in managing monetary policy with the case study of the Bank of Algeria .

It has been concluded that the impact of electronic payment instruments on the role of the Central Bank depends on several factors, the most important of which is the widespread use of this money and circulation. In addition to the banks' commitment to maintain the mandatory reserve, which enables the central bank to control the cash flow. The wide spread of these instruments leads to the disappearance of the liquidity concept in real sense and thus the disappearance of the role of monetary policy instruments in controlling the monetary bloc .

reduction or absence of this effect was originally due to For Algeria, the of the cause of the impact of electronic banking transactions the absence in addition monetary policy in Algeria is also dependent to structural factors related to economic reality.

Keywords:

Electronic Banking, e-payment instruments, the Bank of Algeria, monetary policy.